

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثانية عشرة
من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة في ١١/ رجب /١٤١٥ هجرية ، الموافق ١٤/١٢/ ١٩٩٤ ميلادية .

العدد (١٢) **المجلد (٣٢)**

- جدول الاعمال -

الصفحة

الصفحة

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق ١١ / رجب /١٤١٥ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الثانية عشرة من الدورة العادية الثانية برئاسة **معالي المهندس سعد هايل السرور** وحضور أمين عام مجلس الأمة **السيد حكم خير .**

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة :
لا احد .

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة :
معالي السيد توفيق كريشان ، دولة السيد طاهر المصري ، معالي الدكتور عارف البطاينة .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : لا احد .

وحضر من الحكومة

١- **معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة :** وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٢- **معالي الدكتور هشام الخطيب :** وزير التخطيط .

٣- **سماحة الشيخ عبد الباقي جمو :** وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

٤- **معالي المهندس سمير قعوار :** وزير النقل .

٥- **معالي الدكتور صالح ارشيدات :** وزير المياه والري .

٦- **معالي السيد سامي قموه :** وزير المالية .

٧- **معالي الدكتور محمد عفاش العدوان :** وزير السياحة والاثار .

٨- **معالي الدكتورة ريما خلف :** وزير الصناعة والتجارة .

٩- **معالي الدكتور عبد الرزاق النسور :** وزير الاشغال العامة والاسكان .

١٠- **معالي السيد جمعة حماد :** وزير الثقافة

١١- **معالي الدكتور هاشم الدباس :** وزير البريد والاتصالات .

١٢- **معالي السيد عادل القضاه :** وزير التموين .

١٣- **معالي المهندس منصور بن طريف :** وزير الزراعة .

١٤- **معالي الدكتور راتب السعود :** وزير التعليم العالي .

١٥- **معالي السيد محمد الذويب :** وزير دولة .

١٦- **معالي الدكتور عبدالله الجازي :** وزير دولة .

١٧- **معالي السيد هشام التل :** وزير العدل .

١٨- **معالي السيد يوسف الدلابيح :** وزير دولة .

وحضر من الامانة العامة :

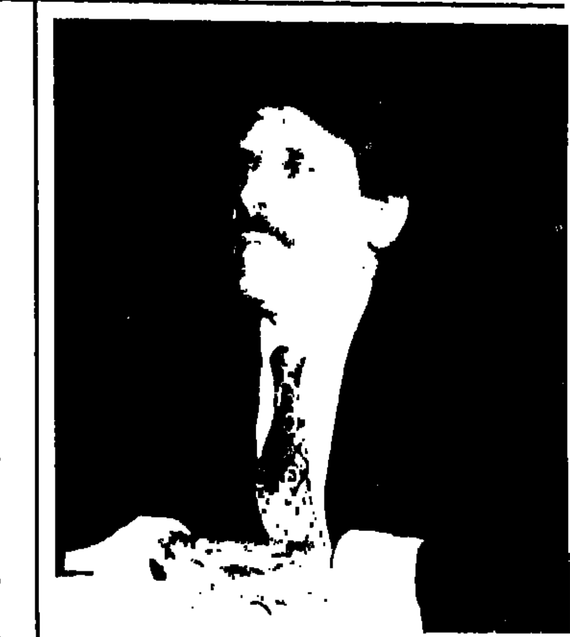
١- السيد نذير عطيات .

٢- السيد علي الحسبان .

٣- السيد محمد الرديني .

٤- السيد غسان النجداوي .

هكذا من الأصل



معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل أعلن بدء الجلسة ، السيد الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : يعفى .

السيد الامين العام :

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد توفيق كريشان المحترم .

ب - طلب معذرة مقدم من دولة السيد طاهر المصري المحترم .

جـ- طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عارف البطاينة المحترم .

معالي رئيس المجلس : موافقة ، الدكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اسمحو لي أن اطرح على مسامعكم قضية قطاع من قطاعاتنا الصحية العاملة الذي يعاني من الاهمال والنسيان ، هذا القطاع هو قطاع المرضين المساعدين ، فقد طالبوا مرارا بالحصول على نقابة خاصة بهم دون جدوى ، وطالبوا بالانضمام الى نقابة الممرضين القانونية وأيضاً دون جدوى .

وهم الآن على كثرتهم في مستشفيات وزارة الصحة ومراكزها الصحية ، وعلى أهمية وخطورة الدور الذي يقومون به إلا انهم لم يُشملوا بقرار مجلس الوزراء الأخير بتاريخ ٢٧/٩٤/٩ والذي منح فيه الممرضون القانونيون علاوة اضافية بنسبة (٥٠٪) من الراتب الاساسي بدلاً من العلاوة الخاصة بصعوبة العمل البالغة (٣٠٪) والتي تنص عليها الفقرة (جـ) من المادة (٦) من نظام العلاوات الموحد رقم (٢١ لسنة ١٩٨٨) وتعديلاته .

والغريب ان هذه الفقرة (جـ/٦) تشمل المرضين المساعدين لكنها استبدلت بالنسبة للممرضين القانونيين ولم يتم ذلك بالنسبة للمرضين المساعدين . انني اهيب بالمجلس الكريم أن يصدر توصية الى الحكومة الموقرة يطالبها بشمولهم في هذه الزيادة . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السيد محمد عودة نجادات .

السيد محمد عودة نجادات : شكراً معالي الرئيس .

اقترح ارسال برقيتين :

البرقية الاولى : برقية دعم وتأييد للجهود المبذولة لجلالة الملك المعظم في اعمال المؤتمر السابع للقمة الاسلامية .

البرقية الثانية : لرئيس المؤتمر الاسلامي في الدار البيضاء حول الدور الاردني في القدس الشريف والاعمار الهاشمي . وشكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : هناك اقتراح من السيد محمد نجادات بارسال برقية باسم مجلس النواب الى صاحب الجلالة ، دعماً للجهود التي يقوم بها جلالته في مؤتمر القمة الاسلامي ، وبرقية لرئيس المؤتمر بالتنويه عن الدور الأردني في الدفاع وحماية المقدسات الاسلامية على مر السنين الماضية .

هل يرى المجلس ذلك ؟

موافقة .

يا شيخ عبد العزيز بداية ارجوا عدم الكلام قبل الاستئذان ، ثانياً : سبق في هذا المجلس ان اصدر بياناً قبل جلستين بهذا الاسلوب وبهذه الآلية ولم يكن للعضو الكريم اي اعتراض على تلك الآلية .

هذا قرار وافق عليه اكثرية المجلس واعتبر الموضوع منتهي ، دكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الأخوة الزملاء

على اثر كلمة القاها النائب السابق والاستاذ العالم الدكتور محمد ابو فارس في مسجد نزال الكبير يوم الجمعة ١٩٩٤/١٢/٩ تمّ استدعاؤه الى الأمن الوقائي في عمان ، وأودع في زنزانة انفرادية ليس فيها كرسي ولا فراش سوى مزقة من بطانية ، ودرجة حرارتها لا تتجاوز الصفر المؤي ليقضي فيها منذ الساعة التاسعة صباح الأحد ٩٤/١٢/١١ حتى ظهر الاثنين ٩٤/١٢/١٢ ، ولا توجد في هذه الزنزانة أدنى الشروط الصالحة للحيوان فضلاً عن الانسان فضلاً عن العالم الجليل والسياسي المتميز . وعندما قال للحارس : أين الفراش ؟ قال هذا مكان المجرمين ، ولا يأتي هنا الا مجرم وعندما طالب باخراجه لقضاء حاجته قال له بالحرف : وانا هنا اخذ الكلمة (شخ في كاسة الشاي) .

معالي الرئيس

ان المتهم بريء حتى تثبت ادانته ، فكيف يعاقب المواطن بهذه العقوبات التي يهون دونها قانون العقوبات بجميع اجراءاته . واين الرعاية الصحية من الطعام والشراب والتدفئة لهؤلاء المحجوزين ؟

ثم يا معالي الرئيس كيف يؤخذ هذا العالم الجليل و (الكلبجه) في يده مع متهم آخر ، ثم يدخل على هذا النحو مما يشكل امتهاناً لكل عالم ولكل سياسي في هذا البلد .

وعندما قدّم الى سعادة المدعي العام ، قرر سعادته أنه لا جريمة ولا شيء يستحق كل هذا ، وأمر بكف الطلب .

معالي الرئيس

انني اطالب الحكومة بمراجعة أحوال أماكن التوقيف (والنظارات) ورعايتها و تقديم جميع ما يلزم لهولاء الموقوفين ، وعدم امتهان كراماتهم الانسانية .

واطالب الحكومة ايضاً بالتوقف عن اجراءاتها القمعية ضد العلماء والدعاة و الخطباء

وهذه كلمة باسم نواب جبهة العمل الاسلامي و شكراً معالي الرئيس .

السيد عبد المنعم ابو زنط : معالي الرئيس لقد حجزت دوراً مع الاستاذ هيثم من الساعة التاسعة ، هذه سابقة خطيرة ان يكال بمكيالين ، واربأ بالرئاسة الجليلة ان تكيل بمكيالين ، من الساعة التاسعة الا خمس دقائق حجزت دوراً .

معالي رئيس المجلس : يا شيخ عبد المنعم نحن لسنا في سوبر ماركت حتى نحجز الادوار .

ثانياً : نحن قد اتفقنا بأننا سنعطي الدور للمواضيع المستعجلة والموضوع الذي طرحت لا يمت بصلة للمواضيع المستعجلة ، وقد اطلعت عليها يا شيخ عبد المنعم ، ولست القضية ان تحجز الدور فقط انما ان توافق الرئاسة ان هذا الموضوع مستعجل .

السيد عبد المنعم ابو زنط : معالي الرئيس هذا ليس عدلاً .

معالي رئيس المجلس : يا سيدة توجان يتم التنسيق مع الرئاسة مسبقاً ، تم تنسيق الزملاء الذين تحدثوا مع الرئاسة وكان باستطاعتك التنسيق مع الرئاسة ، السيدة توجان ارجو ان تنتظمي بعدم الحديث بدون استئذان ، هناك آلية للحديث بالامور المستعجلة يا سيدة توجان لن اسمح لك بالحديث ، الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

(٣) الردود على الاسئلة :-

١- كتاب معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية رقم (١٤٧٧) تاريخ ١٩٩٤/٣/٨ ، جواباً على السؤال رقم (٥٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقـم : ٩٣/١١

التاريخ : ١٢/ رجب ١٤١٤ هـ

الموافق : ٢٥ كانون الاول ١٩٩٣ م

دولة رئيس مجلس النواب الأكرم

الموضوع : الاسئلة .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،، وبعد :-

ارجو ان يتكرم وزير الدولة للشؤون الخارجية ببيان جهود الحكومة الاردنية في الافراج عن المواطن الاردني ضافي الجمعاني المسجون في سوريا منذ سنوات بعيدة ، كما ارجو بيان اعداد الاردنيين المعتقلين في اي بلد واسباب ذلك وما هي جهود وزارة الخارجية في سبيل اخلاء سبيلهم ؟ ولكم جزيل الشكر

النائب الدكتور بسام العموش

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الخارجية

الرقـم : ق ع ١٤٧٧/٤/٢

التاريخ : ١٩٩٤/٣/٨

دولة رئس مجلس النواب

اشارة لكتاب دولتكم رقم ٢٠/١٦/٣/ ٧٢٤ تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٤ المعطوف على الاستفسار الوارد من سعادة النائب الدكتور بسام العموش حول بيان جهود الحكومة الاردنية في الافراج عن المواطن الاردني السيد ضافي الجمعاني المسجون في سوريا اضافة الى المواطنين الاردنيين المعتقلين في بلدان أخرى والجهود المبذولة في سبيل اخلاء سبيلهم .

ارجو ان اوضح لدولتكم بان هناك جهودا متواصلة تمت على اعلى مستوى وفي عدة مناسبات للافراج عن السيد ضافي الجمعاني وما زالت وزارة الخارجية تولي هذا الموضوع اهتماما خاصا وجهودا مكثفة من اجل الافراج عن السيد الجمعاني .

اما فيما يتعلق ببقية المواطنين الاردنيين الموقوفين في بعض السجون خارج البلاد فان هناك تنسيق كامل بين الوزارة من جهة والبعثات الاردنية في الخارج وسفارات البلدان المعتمدة من جهة اخرى لتكثيف الجهود مع الجهات المعنية في تلك الدول للإفراج عن هؤلاء المعتقلين وتتابع وزارة الخارجية قضايا هؤلاء المعتقلين بكل حرص واهتمام وتبذل قصارى جهدها في سبيل اخلاء سبيلهم .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

وزير الدولة للشؤون الخارجية

معالي رئيس المجلس : الدكتور بسام العموش تفضل .

الدكتور بسام العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

اشكر معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية على الاجابة واشكر الجهود التي بذلت للافراج عن المواطن الاردني ضافي الجمعاني ، ولكنني اعتقد ان الاجابة لم تغطي السؤال ، فالسؤال تعلق بهذا المواطن وتطرق الى نقطة اخرى كما اقرأها في نص السؤال :

ارجو بيان اعداد الاردنيين المعتقلين في اي بلد واسباب ذلك وما هي جهود وزارة الخارجية في سبيل اخلاء سبيلهم .

الاجابة لم تتطرق لهذا ، لم تذكر العدد ، ولم تذكر اسماء الدول ولم تذكر اسباب الاعتقال ، ولم تذكر الجهود التي بذلت لاخلاء سبيلهم .

ولهذا اتمنى على معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية ان يزودني بطريقة شخصية دون العرض على المجلس اذا شاء ، والا فسأعيد السؤال بطريقة اخرى لأحصل على هذه المعلومات وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٢- كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٣٤٦١) تاريخ ١٩٩٤/٣/١٧ جوابا على السؤال رقم (٢٢٢) المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي .

هكذا من الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ١٩٩٤/٢/١٩ م

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال :

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المياه والري الاكرم ... للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي

نص السؤال : ١- هل هناك مواصفات أردنية للمياه العادمة المعالجة في محطات التنقية لاستخدامها لغايات الزراعة ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

فواز الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : س ع /٣٤٦١/١٠/١٤

التاريخ : ١٩٩٤/٣/١٧

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : السؤال رقم (٢٢٢)

اشير الى كتاب دولتكم رقم ٣/١٦/ ٧٧٢/٢٠ بتاريخ ١٩٩٤/٣/١ بخصوص السؤال رقم (٢٢٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٩ والمقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي .

ارفق بطيه الاجابة على السؤال المذكور .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ...

وزير المياه والري

د. هشام الخطيب

نسخة / لمعالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية والقانونية .

نسخة : عطوفة امين عام سلطة المياه .

نسخة : المساعد لشؤون التشغيل .

السؤال : هل هناك مواصفات اردنية للمياه العادمة المعالجة في محطات التنقية لاستخدامها لغايات الزراعة ؟

الإجابة : ان المواصفة المعتمدة لإستخدام المياه العادمة المعالجة لأغراض الزراعة في الاردن هي التعليمات التي صدرت في امر الدفاع الصادر عن دولة رئيس الوزراء / الحاكم العسكري العام بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢٥ .

مرفق طيا نسخة عن هذه التعليمات .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ١٢١٣٣/١/١٣/١

التاريخ : ١٤١٥/٢/٢٤

الموافق : ١٩٨٩/٩/٢٥

امر صادر عن الحاكم العسكري العام بموجب الفقرة (هـ) من المادة (٩) من نظام الدفاع رقم(٦) لسنة ١٩٣٩(نظام الامن الاقتصادي)

عملا بالصلاحيات المخولة اليّ بمقتضى الفقرة (هـ) من المادة (٩) من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ نظام الامن الاقتصادي اقرر ما يلي :-

١- تعرف الالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا الامر المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

أ- المياه العادمة : هي المياه المحتوية على فضلات انسانية او مخلفات صناعية ضارة بالصحة العامة .

ب- المياه العادمة المعالجة : هي المياه

العادمة المعالجة الخارجة من محطات التنقية الثانوية (البيولوجية) كحد ادنى والتي تجري في الاودية دون اختلاط بمياه اخرى .

جـ- المياه المعرضة : هي مياه السيول المختلطة بالمياه العادمة المعالجة او مياه الابار والينابيع والحفر المتواجدة في مجاري المياه العادمة المعالجة او مياه السيول المعرضة .

هـ- الاراضي المحاذية : هي الاراضي التي تقع على جانبي السيول والاودية التي تجري فيها المياه العادمة المعالجة او المياه المعرضة

٢- يمنع منعا باتا استعمال المياه العادمة للري او صرفها الى اي مجرى طبيعي دون معالجة .

٣- يسمح باستعمال المياه العادمة المعالجة لري المحاصيل الحقلية والخضار التي تؤكل مطبوخة فقط بالاضافة الى الاعلاف والاشجار شريطة مطابقة المياه كما يلي :-

أ- ان لا يزيد المعدل الهندسي لعدد عصيات القولون البرازية خلال فترة الري عن ١٠٠٠ عصية في ١٠٠ مللتر ، وبحيث لا يقل عدد العينات عن عينتين شهريا .

ب- ان لا يزيد الوسط الحسابي لعدد بيوض الديدان المعوية عن بويضة واحدة في اللتر خلال فترة الري وبنفس تكرار العينات الواردة في (أ) .

٤- في حالة عدم مطابقة المياه العادمة المعالجة للشروط الواردة في البند رقم (٢) يقتصر استخدام هذه المياه لري الاعلاف والاشجار المثمرة .

أ- عدم استخدام الرشاش للري

ب- عدم استهلاك الثمار التي تسقط وتلامس الارض .

جـ- ايقاف الري قبل موسم القطف باسبوعين .

٥- يسمح باستعمال المياه المعرضة لري المزروعات الحقلية والخضروات التي تؤكل مطبوخة والاشجار المثمرة بالاضافة الى الاعلاف والاشجار الحرجية .

٦- يسمح باستعمال المياه العادمة المعالجة والمياه المعرضة لري المنتزهات والملاعب والبساتين والاماكن التي يتردد عليها الناس اذا حققت الشروط التالية :-

أ- ان لا يزيد المعدل الهندسي لعدد عصيات القولون البرازية خلال فترة الري عن (٢٠٠) عصية في ١٠٠ مللتر ، بحيث لا يقل عدد العينات عن عينتين شهريا .

ب- ان لا يزيد المعدل الحسابي لعدد بيوض الديدان المعوية عن بويضة واحدة في اللتر خلال فترة الري وبنفس التكرار الوارد في (أ) .

٧- يسمح باستعمال مياه السيول والابار والينابيع غير المعرضة للمياه العادمة والعادمة المعالجة للري المطلق .

٨- يسمح بزراعة الاراضي المحاذية للمياه العادمة المعالجة والمياه المعرضة بالخضروات التي تؤكل مطبوخة فقط بالاضافة الى الاعلاف والاشجار اذا كانت تروى بمياه تسمح بذلك حسب ما جاء اعلاه .

معالي رئيس المجلس : السيد فواز الزعبي

السيد فواز الزعبي : شكراً معالي الرئيس .

هكذا من الأصل

• اشكر معالي وزير المياه والري على رده .

أعتقد أن هذه المواصفات تحتاج الى تجديد واعادة دراسة/ من خلال مشاركة أوسع للمؤسسات المعنية في المملكة ، ونظراً لثقتي بوزير المياه الحالي وجهازه وانجازاته الواضحة والملموسة والمبدعة ، فأني على يقين من ان معاليه سوف يتخذ الاجراء المناسب بكل ما يتعلق بتطوير قطاع المياه ورفع كفاءته بما يتناسب مع التطور الذي يشهده الأردن ، خاصة في مرحلة ما بعد السلام واستحقاقاتها . وشكراً

معالي رئيس المجلس : السؤال الذي يليه

السيد الامين العام :

٣- كتاب معالي وزير المالية رقم (١٥٢١٦) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٩ جواباً على السؤال رقم (٢٢) المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الربضي .

التاريخ : ١٩٩٤/١١/٦

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة .

رقم السؤال :

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المالية للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

لا زال سكان مدينة (ابو نصير) يدفعون اقساط بيوتهم ولا زالت هذه البيوت مسجلة باسم مؤسسة الأسكان . فهل يمكن إعفاء هؤلاء من ضريبة المسقفات ؟ خاصة وان المسقفات يدفعها صاحب الملك ... وصاحب الملك هو مؤسسة الاسكان . ثم ما هي مبررات فرض ضريبة المسقفات بصورة عامة طالما ان المالك يدفع الرسوم والضرائب المختلفة عند الترخيص ؟؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. فرح الربضي

نائب محافظة عجلون

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المالية

عمان

الرقم : ٠١٥٢١٦/١٩/٢

التاريخ : ١٩٩٤/١١/٢٩

الموافق :

معالي رئيس مجلس النواب

أشير الى كتاب معاليكم رقم ٣/١٦/ ٣٢٢٤/٢٣ تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٠ بشأن السؤالين المقدمين من سعادة النائب الدكتور فرح الربضي حول اعفاء سكان مدينة ابو نصير من ضريبة الابنية والاراضي ومبررات فرض ضريبة المسقفات بصورة عامة فأرجو ان أوضح ما يلي :-

اولاً : فيما يتعلق بالضريبة المفروضة على اسكان مدينة ابو نصير :

١- نصت المادة (١٣) من قانون مؤسسة الاسكان رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٨ على انه « تتمتع المؤسسة بجميع المزايا والحصانات والاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية » .

٢- نصت الفقرة (٥) من المادة (١١) من القانون الآنف الذكر على ان « المسكن ملك للمؤسسة لحين قيام المستفيد بسداد كامل الكلفة والفوائد المترتبة عليها وعندئذ على المؤسسة ان تنقل الملكية الى المستفيد » .

٣- نص البند (د) من الفقرة (١) من المادة (١٢) من قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات رقم (١١) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته على انه « يعفى من ضريبة الابنية والاراضي ما كان ملكا للحكومة الاردنية الهاشمية » .

٤- صدر قانون مؤسسة الاسكان المؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٨٣ والذي بدىء العمل به اعتبارا من ١٩٨٣/٣/١ بعد ان تم نشره في عدد الجريدة الرسمية رقم (٣١٣٦) حيث الغت المادة (٨) منه المادة (١٢) من القانون الاصلي رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٨ كما نصت الفقرة (ج) من تلك المادة على انه «بالرغم مما ورد في اي تشريع آخر يكون المستفيد مكلفا بدفع ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات - المسقفات - او اي ضرائب او رسوم او تكاليف مالية اخرى مفروضة او ستفرض في المستقبل على العقارات والاموال غير المنقولة داخل حدود البلديات او خارجها وتنطبق احكام هذه الفقرة على مشاريع الاسكان المقامة قبل العمل بهذا القانون » .

٥- صدر القانون المعدل لقانون مؤسسة الاسكان رقم (٢١) لسنة ١٩٨٦ والذي بدىء العمل به اعتبارا من ١٩٨٦/٣/١٦ بعد ان تم نشره في عدد الجريدة الرسمية رقم (٣٣٨٠) ولم يتضمن أي تعديل على نص المادة آنفة الذكر .

وبناء على ما تقدم يتبين لمعاليكم ما يلي :-

١- لقد كان المستفيدون من مشاريع اسكان مؤسسة الاسكان معفيون من ضريبة الابنية والاراضي لغاية عام ١٩٨٣ .

٢- بدىء بعد ذلك التاريخ بتحصيل ضريبة الابنية والاراضي من المستفيدين من مشاريع مؤسسة الاسكان حسب نصوص القوانين آنفة الذكر .

ثانياً : اما بالنسبة لمبررات فرض ضريبة المسقفات بصورة عامة طالما ان المالك يدفع الرسوم الضرائب المختلفة / كما بينها قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات رقم (١١) لسنة ١٩٥٤ وقانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ / لتوفير التمويل اللازم للمشاريع التي تقوم بها المجالس البلدية ، وعلى سبيل المثال :-

١- شق الشوارع وتعبيدها وانشاء الارصفة التابعة لها .

٢- انشاء شبكات الصرف الصحي ومياه الشرب .

٣- توفير جزء من التمويل اللازم لانشاء الابنية المدرسية ضمن حدود تلك المجالس .

٤- الاستمرار في تحديث وصيانة تلك المشاريع لتواكب حركات التوسع العمراني الافقي وما لازمها من توسع في جميع المجالات .

راجياً ان يكون فيما ورد اعلاه ما يفي للإجابة على سؤاليّ سعادة النائب الدكتور الربضي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير المالية

نسخة / للسيد مديرالتخمين وضريبة الابنية والاراضي .

هكذا من الأصل

معالي رئيس المجلس : الدكتور فرح الربضي .

الدكتور فرح الربضي : اشكر معالي وزير المالية على رده الذي اعتبره الى حد كبير قد اجاب على السؤال ، ولكنني ارجو ان اتقدم بمداخلة سريعة جدا ان اهالي ابو نصير الذين يدفعون هذه الضرائب ، اعني ضرائب المسقفات ، معضمهم من ذوي الدخل المحدود والذي لا تساعدهم حالتهم المادية على دفع مثل هذه المبالغ ، نرجو من وزارة المالية ان تراعي هذا الأمر قدر الامكان لاعفاءهم حتى تسجل هذه العقارات بأسماءهم وشكراً لك .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٤ – كتاب معالي وزير البريد والاتصالات رقم (٢٦١٢٧) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٥ جواباً على السؤال رقم (٣٢) المقدم من معالي النائب السيد عبد الكريم الدغمي .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تحية طيبة واحتراما

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير البريد والاتصالات لاجابتي عليه ضمن المدة القانونية .

السؤال :

١– متى سينتهي العمل في مشروع مقسم المفرق الآلي / الالكتروني ؟

٢– ما هي المواقع المشمولة بخدمات هذا المقسم – خدمة آلية متكاملة (دون وساطة المقسم) ؟

ارجو اذا كان ممكنا ارفاق كشف مع الجواب بالمدن والقرى والتجمعات السكانية المشمولة بالخدمة ضمن هذا المشروع .

مع فائق الاحترام

١٩٩٤/١١/٢٠ النائب

عبد الكريم الدغمي

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية

الرقم : ٢٦١٢٧/١٠٤/٢٢/٣/٢

التاريخ : ١٩٩٤/١٢/٥

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع :– سؤال معالي النائب عبد الكريم الدغمي حول مشروع مقسم المفرق / الالكتروني

تحية وبعد ،

اشارة الى كتاب معاليكم رقم ١٦/٣/ ٣٣٣٨/٢٣ تاريخ ١٩٩٤/١٢/١ والمرفق به صورة عن السؤال رقم (٣٢) تاريخ ١١/٢٦/ ١٩٩٤ والمقدم من معالي النائب السيد عبد الكريم الدغمي .

ارجو معاليكم التلطف بالعلم ان الموعد العقدي لوضع مقسم المفرق الرئيسي في الخدمة هو شهر ١٠ من عام ١٩٩٥ وستتبعه المقاسم المحلية في المنطقة وستوضع في الخدمة قبل نهاية عام ١٩٩٥ وسيتم انجاز الشبكات المحلية خلال النصف الاول من عام ١٩٩٦ م وعلى مراحل وفقا للبرنامج الزمني وقد تم انجاز معظم الابنية المصممة لايواء المقاسم في المحافظة .

اما المناطق المشمولة بالخدمة الآلية المتكاملة فهي كما هو مبين في المرفق الاول ويمثّل المقاسم المحلية وسعاتها والمرفق الثاني ويمثّل المناطق المشمولة بالخدمة الهاتفية .

واقبلوا معاليكم فائق الاحترام ،،،

وزير البريد والاتصالات

رئيس مجلس الادارة

الدكتور هاشم الدباس

اسم المدينة او القرية	عدد الخطوط المزودة بها
١– مقسم المفرق	سعة المقسم (٦٥٢٤) خطا هاتفيا
– المفرق	٤٧٦٧
– ايدون بني حسن	٢٠٠
– بويضة الشرقية	٢٥٠
– ثغرة الجب	١٨٠
– الغدير الابيض	٥٠
– حويجة	٣٠
– المزة	٥٠
٢– تابع عمرا	سعة التابع (٥٠٦) خطا هاتفيا
– عمرا	١٥٠
– العاقب	١٠٠
– السعيدية	٥٠
– المفردات	٣٠
٣– تابع الباعج	سعة التابع (٦٠٢) خطا هاتفيا
– الباعج	١٥٠
– الزبيدية	٩٠
– ام السراب	٥٠
– الكوم الاحمر	١٠٠
– رسم الحصان	٢٠
– روضة الرويعي	٢٠
– النهضة	٥٠
– الرحمات	٥٠
– المشرق	٣٠
– الفليحة	١٠٠
٤– تابع بلعما	سعة التابع (١٢٠٤) خطا هاتفيا
– عي	٢٠٠
– بلعما	٢٠٠
– حمامة	١٥٠
– الخان	٢٠
– حيان المشرف	٧٠
– حيان الغربي	١٥٠
– حيان الشرقي	٥٠
– الحصب	٢٠
– الخربة السمرا	٨٠
– المراجم	١٤
– المزرعة	١٠٠
– المعمرية	٨٠
– المزة	١٠
– النزهه	٥٠
– الشديفية	١٠
– ام صويونية	٢٠
– الزنية	١٤٠
٥– تابع الحمراء	سعة التابع (٧٠٤) خطا هاتفيا
– الحمرا	٣٠٠
– المنصورة	١٣٠

صورة عن الأصل

– الدندنية	٢٠
– سويلمة	٥٠
– المشيرفة	٥٠
– صره	١٠
٦- تابع حوشا	سعة التابع (٥٥٤) خطا هاتفيا
– حوشا	٢٠٠
– الاكيدر	٥٠
– الخناصري	٥٠
– الحرشا	٧٠
– بريقا	٣٠
– فاع	١٠٠
٧- تابع الخالدية	سعة التابع (٩٠٢) خطا هاتفيا
– الخالدية	٤٠٠
– الخالدية الشرقية	٢٠٠
– المبروكة	٢٠٠
٨- تابع منشية بني حسن	سعة التابع (٩٠٤) خطا هاتفيا
– المنشية	٤٥٠
– ام النعام الشرقية	١٠٠
– ام النعام الغربية	٢٠٠
– ام اللولو	٢٠
– اسكان منشية بني حسن	٣٠
– دير ورق	٢٠
– رجم السبع الشمالي	٥٠
٩- تابع مغير السرحان	سعة التابع (٨٠٠) خطا هاتفيا
– مغير السرحان	٣٠٠
– زحلة	١٠
– سما السرحان	٢٥٠
– سمية السرحان	١٠٠
– ريا السرحان	
– جابر	٥٠
– منشية الكعيبر	٢٠
– رباع	٥٦
١٠- تابع رحاب	سعة التابع (٧٠٤) خطا هاتفيا
– رحاب	٣٠٠
– بويضة العليمات	١٠٠
– بويضة الغربية	٢٠
– الصماه	١٨٠
– الدجنية	١٠٠
– حمامة	٥٠
– منيفة	١٠٠
– حمامة العموش	
– ابو السوس	١٠
١١- تابع صبحا	سعة التابع (٦٠٤) خطا هاتفيا
– صبحا ومنشية قبلان	٢٥٠
– صبحية	١٥٠
– سبع سير	١٠٠
– كوم الدف	١٥٠
١٢- تابع ام الجمال	سعة التابع (٤٠٢) خطا هاتفي
– ام الجمال	١٥٠
– روضة بسمة	١٥٠
– روضة ام الجمال	١٠٠
١٣- تابع ام القطين	سعة التابع (٦٥٠) خطا هاتفيا

– ام القطين	٢٥٠
– خشاع السلاطين	١٠٠
– دفيانة	١٥٠
– المكيفته	١٠٠
– منشية القنو	٢٠
١٤- تابع الزعتري	سعة التابع (٦٠٢) خطا هاتفيا
– الزعتري	٤٠٠
– زعتري الفواعير	
– منشية السلط	١٥٠
١٥- الحدود العراقية الاردنية حماد	٢٠٠
١٦- الرويشد	٤٠٢
١٧- الصفاوي	٢٠٠
١٨- جابر	٤٠٢
١٩- نادره	٥٠٦
٢٠- دير الكهف	٤٠٢
٢١- نايفة	٤٠٢
٢٢- قاسم	٤٠٢
٢٣- زملة غازي	٤٠٢
٢٤- السحيم	٤٠٢
٢٥- مدور القن	٢٠٢

مشروع اتصالات المفرق

الموقع	عدد المشتركين
المفرق	٦٥٢٤
بلعما	١٢٠٤
خالدية	٩٠٢
منشية بني حسن	٩٠٢
مغير السرحان	٨٠٠
الحمرا	٧٠٤
رحاب	٧٠٤
ام القطين	٦٥٠
صبحا	٦٠٢
الباعج	٦٠٢
حوشا	٥٥٤
ام الجمال	٤٠٥
عمره	٥٠٦
زعتري	٦٠٢
حماد	٢٠٠
الرويشد	٤٠٢
الصفاوي	٢٠٠
جابر	٤٠٢
نادره	٥٠٦
دير الكهف	٤٠٢
نايفة	٤٠٢
القاسم	٤٠٢
زمله غازي	٤٠٢
سحيم	٤٠٢
المدور القن	٢٠٢
-----	-----
المجموع	١٩٥٨٠

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

اولاً الملاحظة الشكلية التي كلما وجهت سؤالاً اثرتها وهي تأخر الاسئلة داخل مجلس النواب ، السؤال المقدم مني كما هو ثابت من ختم ديوان المجلس في ٢٠/١١/

هكذا من الأصل

١٩٩٤ ، وختم الاسئلة الموضوع عليه في ٢٦/ ١١ لا ادري لماذا هذا التأخير الذي طالما نوهنا عنه تحت هذه القبه لايزال يمارس .

لا ادري لماذا لا تسجل الاسئلة في سجل الاسئلة فور تسجيلها في الديوان ، حتى ترسل الى الوزراء ضمن المدة القانونية .

هذه هي ملاحظتي الشكلية وتمنيت ان تزول لانني اشرت اليها في دورات سابقة للمجلس ، اتمنى معالي الرئيس ان تستعمل صلاحياتك في ان ينتهي من هذه المشكلة ، مشكلة تأخير الاسئلة بعد تقديمها الى ديوان المجلس بصورة طويلة .

فيما يتعلق بجواب معالي الوزير اشكره على سرعة الجواب اولاً ، وثانياً اشكره على ان الجواب كان شاملاً ولكنني بموجب المادة (٨٦) من النظام الداخلي استوضح من معالي الوزير عن بعض الامور ، هنالك بعض المناطق التي وردت في الكشف معالي الوزير بكشف القرى والتجمعات السكانية ، ليست قرى بالمعنى المفهوم ولا تجمعاً سكانياً ، هنالك اسم حوض يكون حوض كذا دون ان اذكر اي اسم من هذه الاسماء ، واعرف ان هذا الحوض لا يسكن به اكثر من بيت او بيتين ، هل من الممكن هذا سؤالي المحدد :

هل من الممكن اذا تباحثنا معك يا معالي الوزير خارج هذه الجلسة ، هل من الممكن تحويل بعض سعة هذه الخطوط مثلاً يعطي لموقع (٢٠) خط وانا اعرف انها لا تحتاج اكثر من (خطين او ثلاثة) ، ثلاث منازل ما بدهم اكثر من ذلك فهل من الممكن ان بقية هذه الارقام المعطاه تحول الى تجمع آخر قريب تابع لنفس التابع الالكتروني ، هذا هو سؤالي وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير الاتصالات .

معالي وزير البريد والاتصالات :

شكراً معالي الرئيس . وشكراً لمعالي عبد الكريم الدغمي ، طبعاً المؤسسة على استعداد لعمل اي مناقلات ضمن الامكانيات الفنية ، وهذه خدمة نقدمها للمواطنين بكل صدر رحب ، ونحن على استعداد لدراسة اي طلب لتحويل اي منطقة موضوع لها خطوط هواتف وهي اكثر من اللزوم الى مناطق اخرى بحاجة الى خطوط جديدة ، وانا على استعداد لمقابلة معاليك ومع الجهاز الفني لدراسة اي طلب تطلبونه وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٥- كتاب معالي وزير العدل رقم (١٣٥٤٧) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٣ جواباً على السؤال رقم (٢٦) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ١٩٩٤/١١/١٦

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال :

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير العدل المحترم .

للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : ارجو التكرم ببيان الأسباب التي لا زالت تحول دون الانتهاء من قضية شباب جامعة مؤتة العسكرية حيث انها حوّلت للتمييز منذ ما يقرب من عام ولم ينظر فيها حتى الآن ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. بسام العموش

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

عمان

الرقم : ١٣٥٤٧/٥/١٨

التاريخ : ١٩٩٤/١٢/٣ م

الموافق : ٢٩ جمادي الثاني / ١٤١٥ هـ

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتابكم رقم ((٣/١٦/٢٣/ ٣٢٧٠)) تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٤ بخصوص سؤال سعادة الدكتور بسام العموش .

يتعذر من طرفي تقديم اي ايضاح لأن الأمر له مساس بما هو معروض على القضاء .

القضية تحت يد محكمة التمييز الموقرة وهي مصونة من التدخل في شؤونها .

مع كل احترام وتقدير ...

هشام التل

وزير العدل

معالي رئيس المجلس : دكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة ان جواب معالي وزير العدل لم يعطني شيئاً ، والسبب الذي يقرأ من خلال الكلمات ان معاليه لا يستطيع ان يتدخل في القضاء وانا افهم من المادة الدستورية (٩٧) التي تقول :

القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وانا لم أسأل عن حيثيات القضاء ، وانما سألت عن شكليات القضاء وأضن ان معالي وزير العدل مسؤول عن شكليات القضاء ، وليس مسؤولاً عن حيثيات القضاء فلا يطلب لا من نائب ولا من وزير ان يتدخل بقاضي من القضاه ، لكن اذا كانت هناك قضايا من النواحي الادارية تعشش في المحاكم بطريقة او بأخرى ، فأظن ان صلاحية الوزير ان يسأل لما هذا التأخير ؟

القضية التي نسأل عنها هي قضية شباب جامعة مؤتة ومحكمة التمييز هذه القضية مضى عليها ما يقرب او ما يزيد لا اذكر بالضبط من (عام) وهي معروضة في محكمة التمييز ، انا لا اسأل ماذا سيصدر قضاة محكمة التمييز ، ولكنني اسأل عن سبب التأخير ؟

وكان يمكن لمعاليه ان يقول :

هناك قضايا متراكمة في محكمة التمييز ولن يلحق هذه القضية دور بعد .

انا أظن ان صلاحية الوزير لو اراد معاليه

هكذا من الأصل

تفيده هذه الصلاحيات ان يتحرك ، وان يسأل القضاة المعنيين لما هذا التأخير ؟

انا اعتقد وهذا ظني ولو اجاب معاليه لانتهيت عن الظنون ، حتى لا يفسح لي مجال لأن اذهب يمينا او يساراً ، اظن ان هناك ضغوط تمارس على القضاه ، وقد اثير هذا الموضوع بطريقة او بأخرى ، والافما معنى استقالة قضاه ؟ وما معنى اقالة قضاه ؟

في وزارة العدل في شيء اسمه قسم التفتيش ، وفيه مفتشين لوزارة العدل ، واظن ان صلاحية المفتش ان يذهب وان يسأل وان يأتي بالتقارير من النواحي الادارية ، وظيفة الوزارة بسط الرقابة على الاداء الاداري في المحاكم ، وما اعلمه ان قضايا التمييز يجب ان تكون على وجه السرعة ، اما في بلد ديمقراطي وبلد حضاري وتبقى قضية بهذه المدة وهي قضية حساسة للعلم ولمصلحة الوطن ان نبت فيها بالشكل السريع ، لانها قد تستثمر بطريقة او باخرى ، وانا اسأل حتى عن بعض الاجراءات التي تمت في الوزارة ، هل لها علاقة بهذه القضية او لا ؟

انا اتمنى ان يكون هناك بت سريع في هذه القضية وبنفس الوقت انا اقترح اذا وجد اخواني الزملاء الكرام النواب ، مجالاً لهذا الاقتراح ان يتبنه وهو :

ادعو لتشكيل لجنة خاصة للتحقق فيما يجري بمحكمة التمييز .

واقترح الاخوة التالي اسماءهم :

الاخ عبد الكريم الدغمي بصفته رئيس اللجنة القانونية وسعادة الاخ جمال الخريشه .

معالي رئيس المجلس :

أنا متأسف ان اقاطعك ، ولكن انا اود اجابة قانونية من الاخوة الزملاء القانونيين في هذا المجلس عن هذا الاقتراح قبل ان يستمر .

الدكتور بسام العموش :

انا انهي الاقتراح بعد ذلك اذا لم يكن له مجال قانوني او اداري او مخالف القوا به خارجاً .

معالي الاخ عبد الكريم الدغمي بصفته رئيساً للجنة القانونية .

ومعالي الاخ جمال الخريشة بصفته رئيساً للجنة الحريات .

ومعالي الاخ عبد الكريم الكباريتي ، واتشرف ان قبلوا ان اكون عضواً معهم وشكراً

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : شكراً سيدي .

السؤال التي ورد من خلال الرئاسة الجليلة لوزير العدل بالشكل التالي ارجو التكرم ببيان الاسباب التي لا زالت تحول دون الانتهاء من قضية شباب جامعة مؤتة العسكرية ، حيث انها حولت للتمييز منذ ما يقرب من (عام) ، ولم ينظر فيها حتى الان .

جوابي كان :

يتعذر من طرفي تقديم اي ايضاح لأن الأمر له مساس بما هو معروض على القضاء .

القضية تحت يد محكمة التمييز الموقرة وهي مصونة من التدخل في شؤونها .

سيدي الرئيس اذا كان الاصل الدستوري الوارد في المادة (١٠١) والخطاب

الدستوري الوارد فيها :

المحاكم مفتوحة للجميع ومصونه من التدخل في شؤونها هذا خطاب للسلطتين الأُخريتين ، السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ووضحت ذلك في جوابي ، واحتكمت ايضاً الى المادة (٨٢) ، ولم اشر اليها حتى لا اعطي اكثر مما اقصد ، كما يجب ان لا يشير الى ما ينشر في الصحف ، وان لا يكون فيه مساس بأمر معلق امام القضاء ، السؤال يتحدث عن امر معلق امام اعلى محكمة في البلد ، هذه المحكمة التي اوكل لها القانون ، ان تكون ساهرة على تطبيق القوانين الى كل المحاكم ، الانجازات التي تحققت سيدي ان تكون قضايا محكمة امن الدولة تابعة لمحكمة التمييز ، هذا انجاز يثمّن ، لكن يبدو ان مثل هذا الانجاز سنضعه امام المحاسبة ، قضية شباب مؤتة قضية تنظر امام اعلى محكمة وهي سيدة الموقف وهي التي تقرر الاجراءات لها ولغيرها ، عندما اقول يتعذر عليّ ، يتعذر عليّ في هذه القبة ، لوسائل التفتيش تتطلب اساليب تقدم ضمن الاصول القانونية التابعة لها وزارة العدل ، وليس العكس .

سيدي الرئيس الاقتراح الذي تقدم به اخونا الاستاذ بسام ، في منتهى الخطورة ، ارجو وارجو باكثر من مرة ان لا يكون في محاضر هذه الجلسة ، لا يجوز ان يصدر اقتراح ان تقوم الهيئة التشريعية بالتحقيق بما يجري في محكمة التمييز ، اذا كان الحديث عن استقلال القضاء في وجداننا فالأمر حقيقة تدخل في استقلاله ، اذا كان المحاكم مصونة من التدخل ، فالأمر تدخل في شؤونها ، هذا موضوع في منتهى الاهمية سيدي وآمل من الرئاسة الجليلة ان لا يكون في محضر هذه الجلسة ورجاء وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، استمعنا الى رد سعادة النائب ثم الى رد معالي وزير العدل حول هذا الموضوع ، معالي عبد الكريم الدغمي نقطة نظام .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

كنت لا اود أن ابدي نقطة النظام على تعقيب الاخ الدكتور بسام الذي اكّن له كل احترام ، ولكنني ارغب بالتصحيح من الناحية الشكلية اذا سمحت لي اي من الناحية النظامية

من الناحية النظامية المادة (٨٦) من النظام الداخلي تقول :

للعضو الذي وجه سؤال ان يعقب على كلام جواب الوزير ، اويستوضحه فقط ولمرة واحدة .

الاخ بسام ذهب الى ابعد من ذلك ، عقب واستوضح ثم اقترح انا اعتقد ان الاقتراح غير جائز نظامياً هذه من ناحية ، من ناحية ثانية اقتراح الاخ بسام مع الاحترام الكامل له لا يتفق مع الدستور ، وانا فعلاً اؤيد ان لا يبقى الاقتراح في محاضر هذه الجلسة ، لذلك اذا قبل الاخ بسام بكل مشاعر الود اتوجه اليه ان يسحب هذا الاقتراح ، وبما لمعالي الرئيس من صلاحية في شطب ما لا يلزم من المحضر اذا قبل ذلك الاخ بسام اتوجه الى معالي الرئيس بشطب هذا

الاقتراح من محاضر الجلسة وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ بسام فقط حول موضوع نقطة النظام اللي تفضل فيها الاستاذ عبد الكريم الدغمي سحب الاقتراح .

الدكتور بسام العموش : شكراً ، حقيقة انا لم اقل لجنة تحقيق ، وانما على منوال القضية التي شكلت لها لجنة تحقق في النواحي الادارية وانا لا اجد انه هناك اي عيب ان تتضمن محاضر هذا المجلس اي اقتراح يتقدم به اي نائب الااذا هو رغب ان يسحب اقتراحه اما انا لااظن ان هذا الاقترح هو تدخل في شؤون السلطة القضائية على الاطلاق ، نحن لم نثر ماذا حكمت المحكمة ، او اتهمنا القاضي ، او فعلنا او فعلنا ، نحن نتكلم عن وزارة العدل ولهذا يعني انا استغرب هذا التبرء من هذا الاقتراح ، وكانه معاليه ارجو وارجو ان تسحبوا ، يعني ليس بهذه الصورة تؤتى الامور ، اقتراح يقدم وليّ الحق ان اقدم ، وبعد ذلك اذا رأى المجلس انه مناسب غير مناسب وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الحقيقة هناك آلية لتقديم الاقتراحات يا استاذ بسام ، وآلية للرد على الاسئلة ، فأنت حقك في الرد على الاسئلة يحفظه لك النظام لكن ضمن حدود هذا النظام بأن تستوضح او تجيب الوزير ، انما الاقتراحات هناك آلية بغض النظر عن شكل هذا الاقتراح اذا كان مخالفاً او متفق مع الدستور فالحقيقة الآلية غير وارده ان تقترح هنا الاقتراح يرد مكتوباً يا دكتور ، في النقاش وفي الحوار يمكن ان تقترح داخل المجلس ، لكن في هذه الحالة الاقتراح يرد مكتوباً ولك الاستفسار على السؤال كما هو منصوص في المادة (٨٦) من النظام الداخلي ، يا دكتور ارجوك ثانية ليس النقاش بيني وبينك البند الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٦- كتاب معالي وزير المالية رقم (١٤٧٠٦) تاريخ ١٩٩٤/١١/١٩ ، جوابا على السؤال رقم (٩) المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال :

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى :

معالي وزير المالية الاكرم .

للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

هل تم منح بعض التجار موافقات استيراد الجلود من العراق الى الاردن ؟

ارجو تزويدي بأسماء التجار الذين حصلوا على ذلك ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

فواز الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المالية

دائرة الجمارك

الرقم : ٠١٤٧٠٦/١٩/٢

التاريخ : ١٩٩٤/١١/١٩

الموافق :

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابكم رقم ٣/١٦/٢٣/ ٣١١٠ بتاريخ ١٩٩٤/١١/٧ المتضمن السؤال رقم (٩) تاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٩ والمقدم من سعادة النائب فواز الزعبي حول منح بعض التجار موافقات استيراد جلود من العراق للاردن .

ارجو ان اعلم معاليكم بما يلي :-

١- لقد سبق وان صدرت موافقة بادخال (١٠٠) طنا من مادة الجلود من العراق للاردن ولحساب شركة الدباغة الاردنية بتاريخ ٣٠/ ١٩٩٣/١٢ والمرفق صورة عنها .

٢- ان الشركة اعلاه هي شركة اردنية عامة مساهمة .

٣- ان مادة الجلود محصور استيرادها بهذه الشركة .

٤- لقد استوردت الشركة كامل الكمية ولم يبقى لها رصيد لهذه الموافقة .

٥- لم تمنح موافقات جديدة لهذه الشركة بادخال مادة الجلود رغم حاجة الشركة الماسة لها .

٦- ارجو اعتبار كتابي هذا ردا على سؤال النائب السيد فواز الزعبي .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ،،،

سامي قموه

وزير المالية

وزارة المالية / الجمارك

مذكرة داخلية

التاريخ : ١٩٩٣/١٢/٢٨

الموضوع : شركة الدباغة الاردنية .

معالي الوزير

= = = = =

١- تطلب شركة الدباغة الاردنية ادخال ٤٠ طن من المصران و ١٠٠ طن من الجلود من العراق الشقيق للبلاد .

٢- تؤكد الشركة على حاجتها الماسة لمثل هذه المواد لسد احتياجات السوق المحلي لاستعمال صناعاتنا الاردنية .

٣- انسب لمعاليكم التكرم بالاطلاع والتوجيه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مدير عام الجمارك

معالي رئيس المجلس : الاستاذ فواز الزعبي .

السيد فواز الزعبي :

اشكر معالي وزير المالية الاكرم على رده المتأخر جداً وهو يعلم بأن رده جاء على سؤالي الثاني ، رغم تجاهله السؤال الاول الذي يحمل نفس الموضوع ، والذي تم تحريره بداية الدورة العادية الاولى لهذا المجلس الموقر العام الماضي ، ومع ذلك فأنني اتقدم منه بالشكر الجزيل على ذلك ، ورجوعا الى السؤال فانني وبعد رد معالي وزير المالية اصبحت على قناعة بأنه يختفي عليه كثيراً مما يدور داخل وزارته العتيدة ومن هنا فانني اذكر معاليه بان عملية استيراد الجلود للاردن ولشركة الدباغة الاردنية لم تبدأ بعد تاريخ ١٩٩٣/١٢/٣٠ كما تشير مذكرة

هكذا من الأصل

معاليه ،ولم يستورد الاردن فقط ال(١٠٠) طن التي وافق معاليه على استيرادها بل اولاً تجاوز اضعاف هذه الارقام وثانياً تم استيراد قبل هذا التاريخ والموافقة باشهر كثيرة وهذه هي الوثائق .

ومن هنا فأنني اورد الملاحظات التالية :

في نفس التاريخ ٩٣/١٢/٣٠ والذي وقّع فيه معاليه الموافقة الوحيدة حسب قوله لشركة الدباغة دخل الاردن شحنة لشركة الدباغة نفسها وباسماء مختلفة بلغت (١٧) طناً وهي جزء من مسلسل شحنات قد دخلت الاردن باسماء مختلفة ، لم تمنح التراخيص من قبل وهي مثبتة بكشوفات التحويل الى جمرك عمان وسوف اودع صوراً منها للامانة العامة وهذا بالطبع يشير الى ان الموافقة التي وردت في ١٢/٣٠ لم تكن إلا تغطية صورية لكميات كبيرة دخلت الى هذا البلد دون الحصول بالفعل على الموافقة ، رغم ان لها سجلات وكشوفات تحويل في (المنافست) وهذا بالطبع دخلت بطريقة ملتويه كان للوسطاء دوراً فعالاً بها ليس فقط لتسهيل المهمة ، بل للحصول على الموافقة ، فالوثائق التي ساودعها الامانة العامة تشير الى ان قضايا فساد واضحة قد تم ارتكابها بهذه المسألة .

والقضية الأكثر المأ ان وزارة المالية وعندما علمت بأن المسألة انكشفت حاولت تغطية ذلك والالتفاف على حقيقة الموضوع وذلك بضبط الكمية المتواجدة في مركز الحدود واجراء اللازم كشحنة مهربة ، غير متصورة بأن صاحب هذه الكمية سوف يأتي لمجلس النواب و يكشف الجريمة الاكثر خطورة ومراراً بحق هذا الوطن ، واعترافه ان الشحنة التي ضبطت قد تم اخذ الموافقة عليها ودفع (١٠٠) الف دولار ، وجاءني الى منزلي مع احد الشخصيات الاردنية من اجل الحصول على هذه الموافقة والتي تمت بالفعل . ولدي اسمه واسم الشخصية الاردنية وعلهم شهود بذلك الوقت .

ومن هنا فانني اتساءل لماذا يخفي صاحب المعالي الارقام الحقيقية لمثل هذه العمليات ؟ ولماذا لم يذكر الكميات التي تم استيرادها قبل ٩٣/١٢/٣٠ ؟

وهذه بتاريخ ٩٣/٢/١ فيه منها ، ولماذا تم ضبط كمية الجلود الاخيرة فقط وفي هذا التاريخ ؟ ولماذا اهمل سؤالي في المرة الاولى وتم الاجابة على السؤال الثاني بهذه الطريقة الغير واقعية ؟

ومن هنا فانني اناشد معاليه ان نرحم هذا الوطن وان نخلص له العمل بصدق وامانة ، ونحترم المسؤولية التي نتحمل اتجاه بناء وطن اكثر عدلاً ومصداقية .

معالي الرئيس ،

الزملاء النواب

اصدق لكم القول والنية انني لست ضد الحكومة ، ولا ضد اي عضو فيها ، فتربطني بهم علاقة صادقة وود ، مذكراً الحكومة بأني منحتها ثقتي وأني احترم هذه الثقة ، إلا وأنني ومن موقع المسؤولية والضمير الحي الذي أولاني اياه كل ابناء الاردن ان ابين كل التجاوزات

تمهيداً لتصويبها ومعاقبة مسببها يداً بيد مع الحكومة للنهوض بهذا البلد واشاعة العدل فيه ، والذي اعطى له جلالة الملك الحسين عمره المديد ودافع عنه ونادى به سمو الامير الحسن .

فلست من هواة استعراض العضلات ، ولا من اصحاب الغايات الوصولية ، لكن الوثائق التي احصل عليها تجعلني وبروح النقد البناء اوجه تساؤلات للحكومة وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

معالي وزير المالية

معالي وزير المالية :

شكراً معالي الرئيس

اشكر الاخ النائب فواز الزعبي على ملاحظاته واحب ان اؤكد له بأننا في الجمارك متقيدين تقييداً تاماً بالتعليمات والسياسات المتبعة في هذا الموضوع الهام الخطير ، وربما لديك بعض المعلومات لكن لدينا كثير من المعلومات وهي ايضاً موثقة وبكل حالة من حالتها ، وهي على جهاز الحاسوب لكل موضوع دخل ، واحب ان اطمئنك انه ما يتجاوز (٢٠ الى ٢٥) حالة حولت الى النائب العام ، ونحن على استعداد تام لاطلاع المجلس الكريم بشكل خاص على هذه التفاصيل وتزويد سعادة النائب بهذه القضايا مفصلاً ، طبعاً يدخل كثير للمملكة اشياء وتقبض وتحول الى الجهات المختصة ، لكن ربما ليست لدي كافة المعلومات ، لكن على استعداد تقديمها في اي وقت تشاء وشكراً . . .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٤- الاقتراحات برغبة

============

١- اقتراح برغبة رقم (٤٤) تاريخ ١٢/١٠/ ١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور عبد المجيد العزام ، بشأن ترفيع ناحية الوسطية / محافظة اربد الى لواء .

٢- اقتراح برغبة رقم (٤٥) تاريخ ١٢/١٠/ ١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضه ، بشأن تسيير خط باص بين منطقة صافوط والجامعة الاردنية او عمان .

٣- اقتراح برغبة رقم (٤٦) تاريخ ١٢/١٠/ ١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة ، بشأن تسيير خط باص بين الكمالية والجامعة الاردنية .

بسم الله الرحمن الرحيم

الموافق : ١٩٩٤/١٢/٧

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : (٤٤)

ارجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : ترفيع ناحية الوسطية /محافظة اربد الى لواء حيث انها تتكون من كثافة سكانية تزيد على خمسين الف نسمة (٥٠) ألف وحيث يوجد مركز ناحية ومحكمة شرعية ومكتب احوال مدنية ومكتب زراعة ومركز

هكذا من الأصل

شرطة ومخفر شرطة ومركز دفاع مدني ، مع جزيل الشكر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

الدكتور عبد المجيد العزام

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ٤/ رجب /١٤١٥ هـ

الموافق : ١٩٩٤/١١/٧ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : (٤٥)

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

نظرا لوعورة منطقة صافوط / البلقاء وبعد أحيائها وتفرقها وعدم وجود اية وسيلة لتنقلاتهم فانني اقترح تسيير خط باص بين منطقة صافوط والجامعة الاردنية أو عمان .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. محمد عويضة

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ٤/رجب/١٤١٥ هـ

الموافق : ١٩٩٤/١٢/٧ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : (٤٦)

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

نظرا للطبيعة الوعرة لمنطقة الكمالية صويلح ولبعدها عن الشارع العام فانني اقترح للمرة الثانية تسيير خط باص بين الكمالية والجامعة الاردنية لا سيما وأن مئات الطلبة يذهبون يوميا الى المدارس الثانوية والكليات الجامعية والجامعة الاردنية فضلاً عن مئات الموظفين والعمال ولا يوجد أية وسيلة لنقلهم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. محمد عويضة

معالي رئيس المجلس : هل يرى المجلس تحويل هذه الاقتراحات برمتها الى اللجنة الادارية ؟

موافقة .

هناك نقطة نظام للسيدة توجان فيصل

السيدة توجان فيصل :

نعود لنقطة النظام المتعلقة بالاقتراحات برغبة ، والتي تقول

المادة (٩٠) :

كل اقتراح برغبة لاحد الاعضاء ، يجب ان يقدم كتابة الى رئاسة المجلس ويخبر الرئيس به في اول جلسة لاحالته على اللجنة الادارية .

الموضوع هنا ليس فقط بشأن اقتراح برغبة التي سبق وعرضته انما آلية سير العمل في المجلس ، المادة تقول :

يخبر الرئيس .

اي انه امام الرئيس خيار ، اما ان يدرج بجدول الاعمال ، واذا حصل اي نوع من الخطأ ولم يدرج في جدول الاعمال ، فلا يزال تطبيق

النظام الداخلي قائم ، بأن يتم اخباره ويستطيع صاحب الاقتراح ان يعرضه المهم الاخبار هنا ويمكن تحقيق الاخبار بعد حتى جدول الاعمال انا قدمت سؤال وسجلته كي اضمن حقه الدستوري وحقه في النظام الداخلي ، سجلته في الديوان في (عشرة الشهر) لم يدرج في اول جلسة كما ينص النظام الداخلي وهي جلسة (١١) ، ولم يدرج في جلسة (١٤) ووعدني الرئيس في الجلسة السابقة عندما تساءلت :

كيف لا يدرج في جلستين رغم سرعة وجود ادراجه لانه يتعلق بطلب عطلة رسمية لعيد الميلاد المجيد ، وعيد الميلاد يقترب ، وفي الاقتراح جاء طلب الاسراع في احالته ، فقال لي :

انه سوف يتحرى لماذا لم يدرج ؟ ما الذي حدث وأخر ادراجه ؟

وها هي الجلسة الثالثة ولم اتلقى رد على هذا الموضوع ، هذه عينة من اجراءات ، اذا حللنا العينة نحل ما يليها ، كي يسير عملنا حسب النظام الداخلي وليس حسب اي ترتيب او اولويات اخرى وشكراً .

معالي رئيس المجلس : يا سيدة توجان هذا جدول الاعمال وزع في الجلسة السابقة اثناء ما كنا مجتمعين هنا ، بمعنى انك في الوقت الذي استفسرتي عن اقتراحك كان جدول الاعمال مطبوع وقد وزع ، بعد الجلسة مباشرة . استخبرنا عن اقتراحك ووصلنا الاقتراح وسيكون على جدول اعمال الجلسة القادمة .معالي رئيس الوزراء بالوكالة .

معالي رئيس الوزراء بالوكالة :

سيدي الرئيس انا اعتذر انني خرجت اثناء حديث النائب المحترم السيد فواز الزعبي ، ولكنني ابلغت انه تحدث عن قضية رشوة يملك اسم الراشي والمرتشي ويملك الوثائق ، وانني اتوجه من تحت القبة برجاء حار ، ان يتقدم سعادة النائب المحترم بهذه الوثائق الى النائب العام ، وبعكس ذلك ارجو ان يعذرني المجلس انني سأتحدث مع النائب العام طالباً التحقيق في هذه القضية وان لا نسأل لماذا استدعي سعادة النائب ليسأل رأيه في هذا الموضوع ، وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٥- مناقشة السياسة التي تتبعها الحكومة بخصوص الاسعار بناءً على طلب المناقشة رقم (١) المقدم من (٢٥) نائباً .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الموقر

السلام عليكم ورحمة الله

نرجو التكرم بتخصيص جلسة لمناقشة السياسة التي تتبعها الحكومة بخصوص الاسعار ولكم جزيل الشكر .

١٩٩٤/١١/٢٧ م

١- حمزة منصور

٢- بسام العموش

٣- د. احمد الكوفحي

٤- احمد الكساسبة

هكذا من الأصل

٥- بدر الرياطي
٦- د. همام سعيد
٧- د. ذيب عبدالله
٨- د. محمد عويضة
٩- عبد العزيز جبر
١٠- عبد الرحيم عكور
١١- سليمان السعد
١٢- ذيب أنيس
١٣- عبد المنعم ابو زنط
١٤- د. محمد الحاج
١٥- د. ابراهيم زيد الكيلاني
١٦- توجان فيصل
١٧- نزيه عمارين
١٨- طاهر المصري
١٩- طلال عبيدات
٢٠- فياض جرار
٢١- بسام حدادين
٢٢- عبد الله اخو ارشيدة
٢٣- د. هاني حجازين
٢٤- د. مصطفى شنيكات
٢٥- د. عبد الله النسور

معالي رئيس المجلس :

معالي وزير التموين .

معالي وزير التموين :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

انه لمن دواعي سروري وسعادتي ان تتاح لي هذه الفرصة لاتحدث امام مجلسكم الكريم عن الاسعار والسياسة التموينية للحكومة والتي تستند على ما جاء في خطاب العرش السامي ، خاصة فيما يتعلق بالمحافظة على المستوى المعيشي للمواطن والسعي لتحسينه سيما ما يتعلق بذوي الدخل المحدود .

لقد جاء قرار انشاء وزارة التموين كاحد الشواهد البارزة التي تسجل للقيادة الحكيمة لهذا البلد والتي هدفت الى تحسين الوضع التمويني لكافة ابناء الاردن وتدعيم الامن الغذائي الوطني الذي يعتبر من الركائز الهامة في استراتيجية التنمية الشاملة لهذا البلد .

ورغم المتغيرات التي واكبت مسيرة التطور استطاعت وزارة التموين على مدى السنوات الماضية ان تعمل على رفع المستوى الغذائي للمواطن وان تعمق روافد ومرتكزات الامن الغذائي وتوفر المواد الاساسية بالكميات المناسبة وبالاسعار المدعومة وذلك لكبح جماح التضخم والحد من تقلبات الاسعار العالمية والعمل على توجيه الدعم لمستحقيه من فئات المجتمع وتوفير المخزون الاستراتيجي لفترات كافية .

وبالمقابل فان الحكومة لم تأل جهداً بالمساهة في دعم الانتاج المحلي بكافة اشكاله وخاصة الانتاج الزراعي من خلال شراء الحبوب المحلية باسعار مجزية وتنمية الثروة الحيوانية من خلال توفير الاعلاف بالاسعار المناسبة وامام كل هذه المعطيات فان الحكومة ستواصل تبني السياسة التموينية الهادفة للمحافظة على استقرار مستوى الاسعار ، وضمان ايصال الدعم لمستحقيه كاسلوب

لترشيد الاستهلاك والحد من الهدر وسوء الاستخدام .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

تعمل وزارة التموين على تنفيذ السياسات التموينية كما حددها قانون التموين رقم (١٧) لسنة ١٩٩٢ والذي تمت مناقشته واقراره من قبل مجلس الامة الموقر ، وفيما يلي استعراض موجز لاهم هذه السياسات :

اولاً : توفير المواد الغذائية الاساسية التي حددها مجلس الوزراء بالمواد التالي :

- **القمح**
- **دقيق القمح**
- **السكر**
- **الارز**
- **الحليب المجفف ماركة حليبنا**
- **الدجاج المجمد**
- **زيت الزيتون المستورد**

ويتم تحديد اسعار هذه المواد بتنسيب من وزير التموين وموافقة مجلس الوزراء . وتعتمد حركة اسعار بيع هذه السلع في الاسواق المحلية على عدة عوامل اهمها :

أ) كلفة استيرادها من اسواق المنشأ ، اذ ان الاسعار العالمية لهذه المواد تتصف بالتذبذب المستمر اعتماداً على مستويات العرض والطلب عالمياً . وعلى الرغم من كل التقلبات والتغيرات الكبيرة التي حصلت في اسعار المواد التموينية الاساسية فان الحكومة ماضية في دعم هذه المواد وايصالها للمواطن المستحق باسعار مناسبة .

ب) قدرة الخزينة على دعم هذه المواد الغذائية الاساسية ، وبالرغم من ارتفاع اسعار استيرادها كان قرار الحكومة المحافظة على استقرار بيعها في الاسواق المحلية حماية للمواطن وخاصة ذوي الدخل المحدود الامر الذي أدى الى تحميل خزينة الدولة مزيداً من الدعم المباشر . ولتخفيض عبء الدعم عن الخزينة العامة ولضمان ايصاله لمستحقيه ، فقد بدأ العمل بتطبيق نظام البطاقة التموينية اعتبارا من ١/٩/١٩٩٠ لكل من : الارز ، السكر ، الحليب المجفف والتزاما من الحكومة في ايصال الدعم لمستحقيه فقد قررت خلال عام ١٩٩٣ ان لا يستفيد من هذه البطاقات اصحاب الدخول التي تزيد عن ٦٠٠٠ دينار سنويا . ولان الاردن يستورد هذه المواد الغذائية الاساسية من الاسواق العالمية نظرا لعدم امكانية انتاج هذه السلع بشكل كاف في الوقت الحاضر فان تذبذب اسعارها في الاسواق العالمية يظهر واضحا على مبلغ الدعم الذي تتحمله الحكومة . وبهذا الصدد ارجو ان اشير الى استمرار ارتفاع اسعارها بشكل مضطرد حيث ارتفعت اسعار هذه المواد خلال هذا العام على النحو التالي :-

- القمح من ١١٩ دولارا الى ١٧٥ دولارا للطن بزيادة نسبتها ٤٧٪
- السكر من ٣٤٠ دولارا الى ٤٦٢ دولارا للطن بزيادة نسبتها ٣٦٪
- الارز من ٢٨٠ دولارا الى ٤١٨ دولارا للطن بزيادة نسبتها ٥٠٪

هكذا من الأصل

- الحليب من ٢٣ دولارا الى ٣٥ دولارا للكرتونه بزيادة نسبتها ٥٢٪

هذا بالاضافة الى النفقات الداخلية والتي تبلغ ٢٠ دولارا للطن الواحد ، الامر الذي يعني ان الكغم الواحد من هذه المواد واصل مستودعات الوزارة تصبح كلفته على النحو التالي :- القمح ١٤٠ فلس ، السكر ٣٣٨ فلس ، الارز ٣١٠ فلس ، الحليب ٢٠٧٠ فلس ، اي ان المبلغ الاجمالي للدعم سيتضاعف اذا ما استمرت الاسعار ضمن مستواها الحالي .

ثانياً : اما فيما يتعلق بمادتي الدجاج المجمد وزيت الزيتون المستورد فان سياسة الحكومة في هذا المجال قامت على تغطية النقص في الانتاج المحلي . الا انه وعلى ضوء معطيات الانتاج المحلي وتقارير وزارة الزراعة التي تشير الى وجود فائض في الانتاج فقد شجعت الحكومة القطاع الخاص على القيام بعملية فلترة وتعبئة زيت الزيتون ضمن عبوات مناسبة للتسويق ووفق المواصفات القياسية المعتمدة قامت الحكومة بالمساعدة على تسويق هذا الانتاج من خلال اسواق المؤسستين الاستهلاكية المدنية والعسكرية وتشجيع هذا القطاع على تخزين الفائض الانتاجي في ضروف مناسبة لطرحه في المواسم التي يقل فيها الانتاج عن معدله المطلوب مما ساعد ويساعد على زيادة المساحات المزروعة بأشجار الزيتون ، كما شجعت الحكومة القطاع الخاص على تأسيس شركات مساهمة عامة لانشاء مسالخ حديثة للدواجن ومستودعات تجميد تعمل على امتصاص الفائض في مواسم الانتاج الغزيرة لتجهيزه وتخزينه وطرحه في الاسواق عند الحاجة ، لذلك فان الوزاره توقفت عن استيراد هاتين المادتين لاعطاء الاولوية للانتاج المحلي ومنحه فرصة كافية لتغطية احتياجات السوق كما توقفت عن تحديد اسعار هاتين المادتين وترك ذلك لآلية السوق حماية للمنتج والمستهلك في نفس الوقت .

ثالثاً : اما في مجال توفير المواد العلفية الرئيسة وهي الذرة الصفراء والشعير والنخالة ، فان امكانيات وزارة التموين وخبرتها ساعد على استيراد هذه المواد العلفية بالكميات الكافية وبالاسعار المناسبة وتوزيعها على مربي الثروة الحيوانية في المملكة . الا ان الوزارة واجهت صعوبات عديدة في عمليات توزيع الاعلاف المدعومة مما دعى الحكومة الى اجراء التعداد الشامل للثروة الحيوانية بتاريخ ١٩٩١/١٠/٢٤ والذي على ضوئه تم اصدار بطاقات علفية لتوزيع الاعلاف المدعومة على مربي الماشية . الا انه ونتيجة لسرعة تغير الاعداد في الحيازة الواحدة بسبب البيع والتصدير والاستبعاد والنفوق والولادات وما ادى اليه ذلك من اتجار غير مشروع بالاعلاف المدعومة . قرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٤/٣/١ التوقف عن اعتماد البطاقة العلفية كأساس للتوزيع وفتح مراكز الاعلاف للبيع بسعر موحد لكافة المواطنين بمبلغ (٧٠) دينار للطن الواحد للشعير و (٤٥) دينارا للطن الواحد للنخالة في حين استمرت الوزارة ببيع مادة الذرة الصفراء بمبلغ

(١٠٦) دنانير للطن . الا ان المؤشرات الحالية في الاسواق العالمية تؤكد ارتفاع اسعار هذه المواد العلفية وعلى النحو التالي :

- ذرة صفراء من ١٢٠ دولار الى ١٤٥ دولار للطن الواحد بزيادة نسبتها ٢١٪ .
- شعير من ٨٥ دولار الى ١٢٠ دولار للطن الواحد بزيادة نسبتها ٤١٪ .

إضافة الى النفقات الداخلية والتي تبلغ ٢٠ دولار للطن الواحد مما يعني ان كلفة الطن الواحد واصل مستودعات الوزارة من مادة الشعير ٩٨ دينارا ومن مادة الذرة الصفراء ١١٦ دينارا . ومع ذلك فان الوزارة ما زالت مستمرة بالبيع بنفس الاسعار حماية للثروة الحيوانية وتشجيعها على تربيتها .

رابعاً : تأمين مخزون استراتيجي من المواد التموينية لضمان توفيرها في الاسواق المحلية وتثبيت اسعارها لمدة زمنية معقولة . ولتحقيق ذلك انشأت الحكومة صوامع للحبوب في جنوب وشمال ووسط المملكة بطاقة تخزينية اجمالية تبلغ (٣٤٠) الف طن من الحبوب السائبة ، كما انشأت (٣٩) مستودعا عادياً مصممة وفق احدث الاسس العلمية للتخزين وموزعة على كافة محافظات المملكة لتخزين نحو (٢٨٠) الف طن للمكيسات اضافة لمستودعات مبردة تتسع لتخزين (١١) الف طن من المجمدات والسلع التموينية سريعة العطب ، ونتيجة للزيادة المضطردة في التوسع في انشاء الصوامع والمستودعات لتوفير الطاقات التخزينية اللازمة مع تزايد عدد السكان بكلفة اجمالية تقدر بحوالي (٢ر٥٦) مليون دينار وذلك ضمن البرنامج التالي :

١- المشاريع التي تم تنفيذها او التي ما تزال تحت التنفيذ :

أ) المجمعات التموينية لتخزين المكيسات والتي تم تنفيذها خلال العام :-

- مجمع تموين الزرقاء بطاقة تخزينية مقدارها (٢٤) الف طن .
- مجمع تموين مأدبا بطاقة تخزينية مقدارها (٨) الاف طن .
- مجمع تموين الكفرين بطاقة تخزينية مقدارها (٨) الاف طن .

ب) المجمعات التموينية لتخزين الحبوب :

تم البدء في انشاء صوامع الرصيفة للحبوب بطاقة تخزينية مقدارها (٣٥) الف طن وزودت بأحدث المعدات والاجهزة الالكترونية والاسس الهندسية العالمية ، وسوف يتم الانتهاء من تجهيزها في نهاية عام ١٩٩٥ .

٢- المجمعات التموينية التي سوف تنفذ في عام ١٩٩٥ وقد تم احالة عطاءاتها عام ١٩٩٤ وهي :-

- مجمع تموين جرش بطاقة تخزينية مقدارها (٨) الاف طن للمكيسات .
- مجمع تموين غور الصافي بطاقة تخزينية مقدارها (٨) الاف طن .
- زيادة الطاقة التخزينية لمجمع تموين المفرق بمقدار (٨) الاف طن لتصبح طاقته التخزينية (٢٤) الف طن .
- زيادة الطاقة التموينية لمستودعات تموين معان بمقدار (٨) الاف طن لتصبح طاقتها

هكذا من الأصل

التخزينية (٢٠) الف طن مكيسات .

٣- صوامع الحبوب التي سوف يتم طرح عطاءاتها خلال عام ١٩٩٥

- توسعة صوامع اربد : بطاقة تخزينية مقدارها (١٠٠) الف طن لتصبح طاقتها التخزينية الاجمالية (١٥٠) الف .
- انشاء صوامع جديدة في مجمع تموين الزرقاء بطاقة تخزينية مقدارها (٥٠) الف طن .

٤- المجمعات التي سوف يتم طرح عطاءات لها في عام ١٩٩٥ هي :

- مجمع تموين دير علا بطاقة تخزينية (٨) الاف طن .
- مجمع تموين عجلون بطاقة تخزينية (٨) الاف طن .
- مجمع تموين الشونة الشمالية بطاقة تخزينية (٨) الاف طن .
- مجمع تموين الرويشد بطاقة تخزينية (٨) الاف طن .

٥- انشاء مطحنة للدقيق في الجنوب بطاقة انتاجية مقدارها ٢٠٠ طن/ يوميا قابلة للتوسع الى ٤٠٠ طن / يوميا .

خامساً : وفي مجال دعم المواد التموينية الاساسية فان سياسة الحكومة في هذا المجال تتركز بالمحافظة على استقرار الاسعار قدر المستطاع لتكون ضمن القدرة الشرائية لذوي الدخول المحدودة من خلال تحملها لفرق كلفة شراء هذه المواد من الاسواق العالمية وايصالها بالاسعار المدعومة ، مما يحمل الخزينة اعباءً مالية كبيرة تفوق الامكانات المتاحة في ضوء برنامج التصحيح الاقتصادي ومع ذلك استمرت خطة الحكومة بالعمل ضمن التوجهات التالية :-

١- مواصلة دعم رغيف الخبز وبيعه بأسعار تقل عن نصف الكلفة مما نجم عنه تحميل الخزينة ما يزيد على (٤٠) مليون دينار سنويا بسبب زيادة الاستهلاك المتأتية من الهدر والاستعمالات لغير الغايات التي دعم من اجلها .

٢- الاستمرار في استخدام نظام البطاقة التموينية للمواد الاساسية لتوجيه الدعم لمستحقيه من فئات المجتمع ومعالجة الثغرات التي واجهت هذا النظام ، وتسهيل الاجراءات المتبعة للتخفيف على المواطنين بالمباشرة بتوزيع كامل مخصصات البطاقة لسنة كاملة قبل بدايتها بثلاثة اشهر .

٣- الاستمرار في توفير المواد العلفية وبأسعار الكلفة لتنمية قطاع الثروة الحيوانية علما بان المجال مفتوح امام القطاع الخاص لاستيراد هذه المواد جنبا الى جنب مع وزارة التموين .

٤- التأكيد على مواصلة دعم الانتاج الزراعي من الحبوب المحلية من خلال شرائها بأسعار تزيد بشكل ملحوظ عن الاسعار التي تشتري بها وزارة التموين .

٥- مراعاة قدرة الموازنة على تحمل نفقات الدعم في ضوء الالتزام في تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي الذي يهدف الى تخفيض عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بشكل تدريجي لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني .

سادساً : في مجال فحص ومراقبة جودة واسعار المواد التموينية أرجو ان اؤكد للمجلس الكريم بان وزارة التموين تقوم باستيراد و توفير المواد

التموينية الاساسية حسب المواصفات القياسية المحلية والدولية . حيث تقوم شركات معاينة دولية بفحص هذه المواد لضمان سلامة المواصفات حسب دعوة العطاء ولا تشحن البضاعة ولا يتم تسديد قيمتها الا بعد استلام الوزارة للتقارير المخبرية من هذه الشركات او من جهات حكومية معتمدة في بلد المنشأ تؤكد بأن البضاعة مطابقة للمواصفات وصالحة للاستهلاك .

وبالرغم من ذلك فان الوزارة وعند وصول البضاعة الى ميناء العقبة تقوم بتشكيل لجان متخصصة لاخذ عينات لارسالها الى مختبرات وزارة الصحة ولا يسمح باستلامها او التخليص عليها الا بعد ثبوت صلاحيتها للاستهلاك ، علماً بان العقود التي تبرمها الوزارة مع الموردين تنص على ان الوزن والنوعية والمواصفات نهائية في ميناء الشحن ، اما الصلاحية للاستهلاك فهي نهائية في ميناء الوصول . وبعد ثبوت صلاحية المادة التموينية للاستهلاك يتم تخزينها في صوامع ومستودعات الوزارة وفق احدث الاسس ، أما مادة الحليب فيتم فحصها ثانية لدى مختبرات وزارة الصحة ولدى مختبرات المواصفات والمقاييس . كما ان المواد العلفية يتم فحصها لدى مختبرات معهد الصحة الحيوانية التابع لوزارة الزراعة .

اما بالنسبة للقمح والعدس فيتم فحصها لدى مختبرات وزارة الصحة للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري وخلوها من مركبات الافلاتوكسين . وبخصوص المتبقيات الكيماوية ومتبقيات مواد التعقيم فيتم التأكد من خلوها في مختبرات السمية التابعة لوزارة الزراعة ، أما في الحالات التي تستدعي اعادة فحص المواد المخزنة لدى مستودعات الوزارة فانه يتم ارسال عينات من قبل لجنة متخصصة بأخذ العينات ترسل لوزارة الصحة لبيان سلامتها وصلاحيتها للاستهلاك . واحيانا يتم التوسع في الفحص لدى مختبرات الجمعية العلمية الملكية والجامعة الاردنية وامانة عمان الكبرى ومختبرات المواصفات والمقاييس عند حصول خلاف حول نتائج المختبر المعني ان وزارة التموين لا تسمح بطرح اية مادة غذائية او علفية الا بعد ثبوت صلاحيتها للاستهلاك .

اما فيما يتعلق بتعقيم الحبوب والمواد التموينية ، فهو اجراء علمي معتمد لدى وزارة التموين ولدى الوزارة قسم متخصص لهذه الغاية ، وهذا النظام معتمد في معظم دول العالم التي تتعامل بالمواد التموينية على نطاق واسع وتخزينها لفترات تمتد لبضعة اشهر .

ان سياسة الحكومة في هذا المجال هو تعزيز دور الوزارة في احكام الرقابة والسيطرة على السلع المستوردة ، وضمان جودتها وسلامتها والمحافظة على قيمتها الغذائية بالتعاون والتنسيق مع وزارتي الصحة والزراعة . مؤكدا بأن مستودعات الوزارة مفتوحة امام كافة الجهات الرسمية المعنية للكشف الدوري المفاجيء للتأكد من استمرار صلاحية المواد المخزنة في هذه المستودعات للاستهلاك .

هكذا من الأصل

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اما في مجال مراقبة الجودة والاسعار في الاسواق فقد تضمن قانون التموين بأن يتولى مراقبو الاسعار والجودة في الوزارة التحقق من بيع المواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والمواد والسلع الاخرى والتداول بالاسعار المحددة لها والتأكد من مدة صلاحيتها للاستهلاك واتخاذ الاجراءات اللازمة بهذا الشأن بما في ذلك تنظيم محاضر الضبوط بحق المخالفين لتقديمهم الى المحكمة المختصة . كما جاء في القانون ضرورة قيام اصحاب المصانع والمحلات التجارية بوضع الاسعار بصورة ظاهرة وواضحة على كل سلعة معروضة للبيع سواء كان سعرها محددا او غير محدد ، واذا تعذر ذلك بصورة عملية بالنسبة لبعض المواد فيترتب عليها تنظيم كشف بأسعارها وتثبيته في مكان ظاهر ليتمكن المواطن من الاطلاع عليه بسهولة

وتنفيذا لذلك تقوم اجهزة الرقابة التابعة للوزارة والمتواجدة في جميع المحافظات بعمل جولات ميدانية يوميا بما في ذلك ايام العطل والاعياد للتأكد من تقيد الباعة في هذه الاسواق بالاسعار المحددة من قبل هذه الوزارة اضافة الى اعلان الاسعار وصلاحية الاستهلاك من خلال الفحص الظاهري لها وضبط المخالفين واتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم . وتجدر الاشارة هنا ان عدد المخالفات التموينية قد ارتفع من (٩٦١٧) مخالفة عام ١٩٩٢ الى (١٤٢٧٢) مخالفة عام ١٩٩٣ . في حين بلغ عدد المخالفات حتى نهاية شهر تشرين اول من هذا العام حوالي (١٣٠٠٠) مخالفة مما يؤكد ان هناك انتشارا اوسع وزيادة ملحوظة في نشاط اجهزة الرقابة التابعة للوزارة .

ولا يقتصر دور وزارة التموين على ما تقدم ، بل عمدت الى انشاء مكاتب للشكاوي التي تعلن ارقام هواتفها يوميا في الصحف المحلية لافساح المجال امام المواطنين الكرام لايصال شكواهم الى هذه الوزارة التي تقوم بتوجيه المراقبين للتأكد من صحة هذه الشكاوي وتحويل المخالفين الى القضاء .

(وهنا انصت الجميع لآذان الظهر)

معالي رئيس المجلس : تفضل معالي الوزير .

معالي وزير التموين :

سابعاً : وفي مجال تحديد الاسعار فان سياسة الحكومة في هذا المجال تقوم على تحديد اسعار المواد التموينية الضرورية سواء كانت منتجة محليا او مستوردة والتي تشكل اهمية كبيرة في سلة انفاق المواطن وخاصة محدودي الدخل بشكل يحقق سعرا عادلا للمستهلك ولا يؤثر على الحلقات الانتاجية والتسويقية الاخرى حيث يمكن زيادة او انقاص عدد هذه السلع حسب اهميتها للمستهلك .

وتتلخص آلية تحديد الاسعار اعتمادا على قانون التموين على النحو التالي :

أ) يحدد مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير اسعار المواد الغذائية الاساسية المستوردة لحساب هذه الوزارة وهي القمح ومشتقاته ، السكر الارز ، الحليب المجفف ، الدجاج المجمد ، زيت الزيتون والاعلاف .

ب) يحدد الوزير بناءا على تنسيب لجنة يشكلها لهذا الغرض اسعار المواد التموينية وذلك باستثناء الاغذية الخاصة بالاطفال الرضع التي يتم تحديد اسعارها من قبل وزارة الصحة وتكون مهمة اللجنة المذكورة اعلاه دراسة كلفة المنتج المحلي المنوي تحديد سعره حيث تقوم هذه اللجنة بدراسة الميزانية العمومية للشركة ودراسة اسعار المواد الخام الداخلة في صناعة هذه الوحدة وكل ما يتعلق بتصنيعها وبعد التوصل لكلفة السلع تعرض اللجنة نتيجة الدراسة على وزير التموين علما بان هامش الربح المسموح به للمنتجات المحلية يختلف من سلعة لاخرى حسب نوع السلعة ونسبة الدوران لها ومدة الصلاحية وتضم لجنة التسعير في عضويتها مندوبين عن الوزارات والدوائر ذات الاختصاص وهي : وزارة التموين وزارة الصناعة والتجارة ووزارة المالية / الجمارك ودائرة ضريبة الدخل ومندوب عن كل من غرفة صناعة عمان والجمعية الوطنية لحماية المستهلك .

ج) المواد التموينية المستوردة لحساب القطاع الخاص حيث يتم تحديد سعرها بعد دراسة كلفتها من قبل قسم تحديد الكلفة والاسعار ثم تعرض هذه الدراسة على لجنة مشكلة من وزارة التموين ودائرة الجمارك ، ووزارة الصناعة والتجارة وضريبة الدخل لدراستها وتدقيقها وبعد ذلك يتم التنسيب بالسعر من قبل قسم تحديد الكلفة والاسعار وذلك حسب الاسس المقررة من قبل الوزارة حيث تعطى جميع المواد التموينية المستوردة بالاضافة الى كلفتها المصاريف والهوامش التالية :-

٪٢	مصاريف ادارية وتخزين
٪٨	هامش ربح للجملة
٪٧	هامش ربح للتجزئة

باستثناء مادة الشاي فتعطى :

٪٢	مصاريف ادارية
٪٦	هامش ربح للجملة
٪٥	هامش ربح للتجزئة

وحدد مجلس الوزراء هذه المواد على النحو التالي :

الاسماك

اللحوم المجمدة

المرتديلا (المستوردة)

اللحوم المعلبة

التونة

السردين المعلب

اللحوم الطازجة المبردة المستوردة

لحوم المواشي الحية المستوردة والمذبوحة محليا

د) المواد والسلع الاخرى

وبنفس الآلية السابقة يتم تحديد أسعار بعض المواد والسلع الاخرى التي ترى الحكومة ادراجها ضمن المواد والسلع الخاضعة للتسعير وهي :

الدفاتر المدرسية المنتجة محليا

الزي المدرسي للاناث

الورق الصحي (صنف ثاني)

الفوط الصحية (صنف ثاني)

السجاير المحلية والمستوردة

المحروقات

قطع غيار ولوازم السيارات حيث يتم تحديد

هكذا من الأصل

اسعارها بناءا على معادلة ثابتة وتجدر الاشارة هنا الى انه وبعد تعديل التعرفة الجمركية على السيارات وقطع الغيار وتعمل الوزارة على تعديل هذه المعادلة وفق التخفيض الحاصل بالتعرفة الجمركية .

ولغايات التسعير تعتمد الوزارة الوثائق الرسمية التالية :

- بيان جمركي اصلي مصدق
- فاتورة البيع المعتمدة رسميا من دائرة الجمارك والتي تتطابق مع البيان الجمركي .
- صورة عن رخصة الاستيراد
- صورة عن فاتورة شركة التخليص
- صورة عن اشعار تسديد قيمة البضاعة لدى البنك المعتمد او سعر التحويل ليوم وصول البضاعة حسب نشرة البنك المركزي .
- صورة عن اي وثائق او وصولات رسمية خاصة بمصاريف الارسالية او الشحنة المطلوب تحديد سعرها .

وبهذا الصدد أرجو أو أوضح بان الاسعار العالمية هي التي تحكم السعر الصادر عن لجان تحديد الاسعار ارتفاعا او هبوطا علما بان مؤشرات الاسواق العالمية للمواد المستوردة المسعرة بارتفاع مضطرد كما حدث مؤخرا في مادة الزيوت والسمن النباتي حيث ارتفعت الاسعار العالمية لزيت النخيل الذي يعتبر المادة الخام في انتاج السمن النباتي من (٣٨٠) دولارا للطن الواحد الى (٥٨٠) دولارا للطن الواحد في شهر تشرين اول ١٩٩٤ والى (٧٤٠) دولار للطن مع بداية الشهر الحالي . ولتوفير هذه المادة بالاسواق فقد جاءت الوزارة الى اعادة النظر بدراسة الكلفة وتعديل الاسعار .

هذا وتقوم الوزارة باصدار قائمة بالاسعار المحددة وتعلن في الصحف المحلية كما تعلن اسعار اية مادة تموينية يتم تعديل اسعارها ليبقى المواطن مطلعا على ما يطرأ من تغيير على اسعار السلع قبل التوجه للشراء .

هـ) اما بخصوص تحديد اسعار الخضار والفواكة فقد جاءت بقرار من معالي وزير الاقتصاد الوطني عام ١٩٦٨ . ويتم تحديد اسعار هذه المنتجات بواسطة لجان متخصصة تكون وزارة التموين ممثلة فيها اضافة لمندوبين عن وزارة الزراعة ، امانة عمان الكبرى (ممثل عن ادارة السوق المركزي) او ممثل البلديات في اسواق المحافظات الاخرى ومؤسسة التسويق الزراعي حيث تجتمع هذه اللجان يوميا للاطلاع على نتائج المزاودة العلنية التي تتم في السوق على البضاعة المعروضة وكمياتها ليتم بالتالي تحديد اسعار الخضار والفواكة للمستهلك بعد اضافة هامش ربح لتاجر التجزئة يتراوح ما بين ٢٠٪ الى ٣٠٪ ويعتمد تحديد هذه النسبة على نوع البضاعة وسرعة تأثرها بعوامل التخزين .

وتجدر الاشارة هنا الى ان الكميات المطروحة من الخضار والفواكة والموسم الانتاجي للصنف هما الاساس في تحديد المستوى العام للاسعار .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

عند تحليل مكونات الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للاحد عشر شهرا الماضية

من هذا العام يتبين انه ارتفع من (١٠٤ر٦) نقطة في نهاية شهر كانون الاول من عام ١٩٩٣ الى (١١٠ر٣) نقطة في نهاية شهر تشرين الثاني من هذا العام بزيادة نسبتها ٥ر٤٪ وبمعدل نسبة ٣ر٣٪ عن معدل الرقم القياسي لعام ١٩٩٣ وفيما يلي تحليل لمكوناته :

• ارتفع الرقم القياسي للمواد الغذائية من (١٠٢ر٦) نقطة في نهاية شهر كانون الاول من عام ١٩٩٣ الى (١١٦ر٧) نقطة في نهاية شهر تشرين الثاني من هذا العام اي بزيادة نسبتها ١٣ر٧٪ علما بان مجموعة المواد الغذائية تتضمن ستة عشر بندا هي كما يلي :

- الحبوب ومنتجاتها
- اللحوم والدواجن
- الاسماك
- الالبان ومنتجاتها والبيض
- الزيوت والدهون
- الفواكة
- الخضار
- البقول الجافة والمعلبة
- التوابل
- المكسرات
- السكر ومنتجاته
- الشاي والبن
- مجموعة المأكولات الاخرى
- المشروبات والمرطبات
- التبغ ومنتجاته

وعند تحليل هذه البنود يتبين ان ارتفاعاً ملحوظاً قد طرأ على اسعار الخضار والفواكة خلال هذا الفصل من العام الحالي وذلك نظرا للظروف المناخية القاسية التي تعرضت لها المزروعات والى اعادة فتح اسواق التصدير المعتادة لهذه المنتجات .

اما اسعار القهوة فقط طرأ عليها ارتفاعاً تجاوزت نسبته ٥٠٪ عما كان عليه خلال شهر كانون الاول من العام الماضي وذلك نتيجة ارتفاع اسعارها الحاد في الاسواق العالمية ، وبالمقابل فإن اسعار الشاي قد شهدت انخفاضاً ملموساً وذلك لانخفاض سعرها عالميا .

اما بالنسبة الى المجموعات الاخرى ، لمكونات الرقم القياسي العام للاسعار وهي الملابس والاحذية والمساكن والسلع الاخرى والخدمات ، فأن معدل ارتفاع اسعارها ، لم يتجاوز المعدل العام للاسعار لهذا العام ، بل من المتوقع في الاشهر القليلة القادمة ان تنخفض اسعار بعض السلع التي تم تخفيض الرسوم الجمركية عليها مما سيكون له اثر ايجابي على تحسين المستوى المعيشي للمواطنين .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

أنتهز هذه المناسبة للحديث عن المواضيع التي تطرق اليها بعض السادة النواب وتحديدا كميات الحليب المتحفظ عليها من قبل وزارة الصحة وكمية الارز المقدمة كهدية من حكومة مصر العربية الشقيقة . أرجو ان اوضح بان كميات الحليب المتحفظ عليها من قبل وزارة الصحة كان بسبب وجود ثقوب في بعض العبوات بالرغم من صلاحيتها للاستهلاك البشري من الناحية الجرثومية والكيماوية . الا ان وجود هذه الثقوب قد يقلل من

هكذا من الأصل

مدة صلاحيتها اثناء تخزينها لفترات طويلة . مؤكدا على ما جاء في ردي المؤرخ بـ ١٥/١١/١٩٩٤ لمعاليكم ومرفقه الوثائق التي تؤكد سلامة الحليب والبيان الجمركي الذي سيتم تسليمه الى امانة سر المجلس والذي يظهر اعادة تصدير الكمية المتحفظ عليها .

اما كمية الارز المصري المنوه عنها اعلاه فهي (٥٠) طنا فقط وليس كما ذكر بأنها (١٥٠) طنا ، كما يتضح من الوثائق الرسمية الخاصة بهذه الهدية التي سيتم ايداعها لدى امانة سر المجلس لاطلاع من يرغب من مجلسكم الكريم عليها .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان الاردن يستورد غذائه من الاسواق العالمية التي تتصف بتذبذب الكميات المعروضة من السلعة الواحدة وتذبذب اسعارها تبعا لذلك مما يعني سرعة ارتفاع او انخفاض كلفة هذه المواد في السوق المحلية الامر الذي يؤدي الى ضرورة التعامل مع هذه السلع والمواد حسب المتغيرات التي تطرأ في الاسواق العالمية .

ومن هذا المنطلق فان الوزارة تدرس حالياً أفضل السبل للسيطرة على هذا الوضع بما يخدم مصلحة الوطن والمواطن كالارتباط بعقود طويلة الأجل لتوريد كميات كبيرة من المواد الأساسية تحد من تذبذب أسعار هذه المواد كي تتعزز الثقة مابين الوزارة والمستهلك .

وستستمر وزارة التموين بالعمل الجاد والدؤوب ضمن الحدود التي رسمها لها قانون التموين لتدعيم الأمن الغذائي الوطني وتعميم فوائده على ابناء هذا البلد الخير .

وختاما ، ارجو ان اكون قد اوضحت لمجلسكم الكريم الجوانب الهامة في السياسة التموينية والسعرية وأجبت عما ورد من ملاحظات وتساؤلات شاكرا ومقدرا لكم جميعا حرصكم الاكيد على مصلحة الوطن والمواطن ، داعيا الله سبحانه وتعالى ان يحفظ هذا البلد ويديم عليه نعمة الامن والاستقرار وان يكلأ قائد مسيرته المظفرة الحسين المعظم وولي عهده الامين بعين رعايته ويبقيهما منارة يستهدى بها للمضي قدما نحو مسيرة الخير والبناء .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، شكراً لمعالي وزير التموين ، الزملاء الافاضل لقد استمعنا الى بيان معالي وزير التموين حول سياسة الاسعار والسياسة التموينية ، اعتقد انه وزع صوره من هذا البيان على الزملاء الافاضل ، لا بد من مناقشة هذا التقرير .

هل يرى المجلس ان تستمر المناقشة او ان يحدد وقت آخر للمناقشة . الشيخ حمزة منصور تفضل .

السيد حمزة منصور :

شكرا معالي الرئيس .

القضية قضية هامة والبيان بيان غني ، يحتاج الى مزيد من الدراسة ، اتمنى على معاليكم ان يصار الى مناقشته في الجلسة القادمة ان شاء الله وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد العزيز جبر .

السيد عبد عزيز جبر : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة مع شكرنا وتقديرنا لمعالي وزير التموين على هذه المعلومات التي وردت في التقرير ، الا انها يعني معلومات لم تتخصص في الاسعار كما طلبنا .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي الشيخ نحن الآن اذا سمحت بصدد تحديد الموعد ، عند تحديد الموعد تستطيع ان تقول ماذا تريد حول هذا الموضوع .

هل يرغب المجلس الكريم ان نشرع الآن في مناقشة البيان ؟ ام يحدد وقت آخر لمناقشة هذا البيان ؟ نود ان نسمع اراء في هذا الاتجاه ، تفضل شيخ .

السيد عبد العزيز جبر : ان هذه المعلومات لا تحتاج الى وقت طويل لمناقشتها ، وان رأى المجلس ان يحولها الى وقت آخر فلا مانع عندي وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

أخ بسام حدادين

السيد بسام حدادين : انا مع اقتراح التأجيل وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الهادي المجالي .

السيد عبد الهادي المجالي : شكراً معالي الرئيس .

انا اعتقد ان هذا الموضوع مهم ، في المرة الماضية اقترحت ان يدرس بتأني من خلال لجنة قامت الحكومة الان باعلان بيان يوضح سياسة الحكومة تجاه مجمل قضايا التموين والاسعار ، انا اقترح تشكيل لجنة خاصة اذا عجزت اولا تريد اللجنة المالية بهذا الموضوع ، ان تشكل لجنة خاصة لدراسة الموضوع مع الحكومة للوصول الى مقترحات ، يعني لا نريد خطابات فقط ، كل نائب يلقي خطاباً عن الموضوع ، نريد دراسة تفصيلية للوصول الى مقترحات تلزم الحكومة ، ونحن في الوصول الى هذه المقترحات ، وشكراً سيدي .

اصوات : نثني على هذا

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ عبد موسى النهار

السيد عبد موسى النهار : معالي الرئيس قدمت لكم اقتراح مكتوب ، مادام هذا البيان مكتوب ووزع هذا البيان على السادة الاعضاء ، فأما ان يناقش هذا البيان اثناء عرض الموازنة على المجلس الكريم او ان يحال الى اللجنة المالية لدراسته دراسة وافية واصدار التوصيات اللازمة الى هذا المجلس ومناقشة هذه التوصيات داخل المجلس وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور محمد الزبن .

الدكتور محمد الزبن : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة الاقتراح الذي تفضل به الاخ عبد الهادي المجالي هو اقتراح وجيه ، ولكنني ارى ان اللجنة المالية هي اللجنة المناسبة لدراسة هذا البيان ، وخاصة انها تناقش الآن قانون الموازنة ، وربما هذه اللجنة سوف تقوم بصياغة

هكذا من الأصل

بعض الامور ذات العلاقة بهذا البيان ومن ثم تعرض على المجلس الكريم وبالتأكيد سيكون هناك نوع من الالزام الى الحكومة بالتوصيات التي توصلت اليها اللجنة وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً معالي الرئيس .

ارى ان الاقتراح الذي تقدم به سعادة الاخ عبد الهادي المجالي هو اقتراح وجيه ، لقد تم توزيع جدول اعمال الجلسة القادمة ولذلك ارى ان تؤلف لجنة كما اقترح سعادة النائب من المختصين وتقدم تقريرها الى هذا المجلس لدراسته وبالتالي اتخاذ القرارات العملية وليس الخطابية وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سمير حباشنة

السيد سمير حباشنة : معالي الرئيس والزملاء المحترمين ، اللجنة المالية الآن بصدد بحث الموازنة ، يعني هناك عمل يومي ربما يستمر الى الاسبوع القادم وربما عشرة ايام ، انا اعتقد انه ليس من المناسب ان يُحال هذا الامر للجنة المالية على قاعدة انه سوف يتأخر ، خصوصاً وان الاقتراح اللي سبق وقدم الاربعاء الماضي مني ومن الزميل محمد عضوب الزبن ، لأن يدرس هذا الامر في اللجنة المالية ضمن الموازنة قد سقط هذا الاقتراح ، لم يأخذ به المجلس ، انا اعتقادي يا اخوان اننا بحاجة الى لجنة ، عندنا في السنة الماضية كان فيه لجنة تموين وقدمت تقرير عن السياسة التموينية ، انا اعتقد ان اللجنة التي نريد ان نشكلها اليوم هي لجنة خاصة مهمتها قبل ان اتحدث في الاسعار هو ان نحدد طبيعة النظام الذي سوف نتبعه في موضوع السياسة التموينية وتحديد الاسعار ، لا يمكن ان تعزل الاسعار عن سياقها يا اخوان الاسعار نتيجة لنظام سائد ، نحن نحدد رؤية البلد للنظام السائد ومن ثم تأتي الاسعار كنتيجة ومحصلة الى هذه الرؤية ، لذلك معالي الرئيس انا اثني على الرأي الذي يقول :
ان تشكل لجنة ، هذه اللجنة يختار فيها زملائنا اللي لهم علاقة في هذه الامر في محاولة لتحديد طبيعة النظام ، واذا ما حددنا النظام الذي سوف نتبعه النظام الاقتصادي في حقل التموين ، انا اعتقد ان الاسعار ستكون محصلة ونتيجة طبيعية الى ذلك وشكراً .

معالي رئيس المجلس :
شكراً لك ، الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين :
شكراً معالي الرئيس .

اعتقد ان الاسعار هي حديث كل بيت وكل جلسة ، الأمر مستعجل كما قال الزميل سمير الحباشنة ان اللجنة المالية مشغولة في الموازنة انا مع توجه ولو ان جدول الاعمال وزع ، ما الذي يمنع من اضافة هذا البند على جدول الاعمال ؟

ولذلك انا مع مناقشة هذا الموضوع في الجلسة القادمة وشكراً .

معالي رئيس المجلس :
شكراً لك الاستاذ عبد الله اخو ارشيدة .

السيد عبد الله اخو ارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

ارجو ان اعرض رأيي على الزملاء الكرام ان هذا الموضوع يتداخل مداخلة كثيرة مع بنود الموازنة ومناقشة السياسات العامة التي سترد في المناقشة ومنها بند السياسة التموينية ، لذلك برغم انني موقع على طلب المناقشة وتحديد الاسعار ، وليس لمناقشة سياسة التموين لوزارة التموين بذاتها ، هي تملك من الصلاحيات القانونية والانظمة والتعليمات ما يمكنها من ضبط اي شيء ، انما هنالك خوارق اصبحت الان من بعض السماسرة والمنتجين وبعض التجار الحيتان بتأزيم الموقف السعري لمواد لا تستاهل هذا الشطط ، لذلك فأنني وحفاظاً على وقت المجلس اثني على الاقتراح الذي تقدم به عطوفة الزميل عبد الهادي المجالي بأن تشكل لجنة من اربعة او ثلاثة وتتابع مع معالي وزير التموين واي جهة اخرى ، وتضع لنا مبادىء تعرض على المجلس باثناء مناقشة الموازنة ، وتكون هذه المبادىء مختصة بالاسعار فقط وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبد الحافظ الشخانبة .

الدكتور عبد الحافظ الشخانبة :
ان هذا الموضوع الذي اثير موضوع بمنتهى الحساسية وله علاقة بحاضرنا ومستقبلنا وحقيقة الآن المجلس بشكل او باخر مشغول بمناقشة الموازنة العامة للدولة ، لا نستطيع ان نخلط بين الامرين ، فنحن نتكلم عن السياسة الاقتصادية المتبعة في هذا البلد ، هل نحن نتكلم عن اقتصاد حر ؟ نتكلم عن اقتصاد السوق ؟ هل سنترك للسوق وهو يحدد الاسعار في نهاية المطاف ؟ ام اننا نتكلم عن اقتصاد موجه ؟ هل نريد للدولة ان تحل محل التاجر وان تستورد ليس فقط المواد الرئيسية التي ذكرها معالي وزير التموين ، ام ان تقوم بالتدخل في كافة هذه الاسعار ؟

معالي رئيس المجلس : فيه آلية للنقاش اذا امرت يا دكتور ، ما هي الآلية ؟

الدكتور عبد الحافظ الشخانبة :
سيدي الرئيس اردت ان اشير الى اهمية هذا الموضوع ، والى اتساعه وانه لا يمكن مناقشته على عجالة ، فلذلك انا اطلب سيدي الرئيس تأجيل هذا الموضوع الى بعد مناقشة موازنة الدولة والذي يأخذ المجلس الوقت الكافي للمناقشة وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الشيخ حمزة .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس .

اود ان اعود حقيقة الى المادة (١٠٤) من النظام الداخلي والتي تقول :
لكل عضو اذا ايده عشرة اعضاء على الاقل وكذلك للحكومة الحق في ان تطلب من المجلس طرح موضوع هام عام للمناقشة لتبادل الرأي فيه بين المجلس والحكومة .

وانا اعتقد انه موضوع عام وهام ويستحق ان نتبادل الرأي ووجهات النظر فيه ، فيه ضوء تبادل وجهات النظر في الجلسة القادمة يمكن ان يصار ، قد نقترح في حينها تشكيل لجنة ، لجنة تموين نسميها منها اللجان

هكذا من الأصل

المؤقتة ، وليست لدراسة خطاب معالي الوزير فقط وانما للتعامل مع القضية التموينية بشكل عام ، ولذلك اعود وأؤكد على اقتراحي السابق الذي ثنى عليه بعض الزملاء ، ان نتبادل الرأي ووجهة النظر في الجلسة القادمة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الزميل نواف القاضي .

السيد نواف القاضي : شكراً معالي الرئيس .

الموضوع مش موضوع سياسة تموينية ، الموضوع موضوع اسعار وعندما تشكل لجنة من هذا المجلس الكريم والتنسيق مع معالي وزير التموين ، برأيي مع احترامي للجميع افضل من المناقشات عن السياسة التموينية وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ محمود هويمل .

السيد محمود هويمل : شكراً معالي الرئيس .

بالنسبة الى المواد (١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦) من النظام الداخلي ، اما وقد قبل المجلس المناقشة فأنني ارى انه لا يجوز الان إستبعاد المناقشة او تأجيلها الى لجنة اخرى او سحب النقاش ، مادام ان الحكومة اعلنت الان ببيان لها عن السياسة التسعيرية لوزارة التموين ، فأنني ارى لا بد من السير في المناقشة وتحديد يوم لذلك حسب المادة (١٠٦) من النظام الداخلي وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ علي ابو الراغب .

السيد علي ابو الراغب : شكراً ، الواقع نحن في صدد تعامل مع اسلوب تسعير المواد المختلفة لسنا بصدد سياسة وزارة التموين ، هذا كان اساس الطرح الذي تقدم به اربعة وعشرون عضواً ، وهذا الموضوع فني بحث يتعلق بمداولة ونقاش وبحث مستفيض لا بد من وجود لجنة مختصة للتعاون مع هذا الموضوع ، وفي حالة الانتهاء من هذا الموضوع تخرج اللجنة بتوصيات لمجلس النواب لمناقشتها ، ومناقشة تسعير ومن ثم الحكومة تبدي رأيها بذلك ، ولا بد من وجود توصيات ، اذا بدأنا بمناقشة هذا الموضوع تحت القبة ، دون العمل على ايجاد معادلات صحيحة وتوصيات صحيحة لن نخرج بنتيجة ، نحن نريد نتيجة لمصلحة هذا الوطن ، فارجو من الاخوة الكرام الموافقة على تشكيل لجنة مختصة ، اقترح ان نخول معالي رئيس مجلس النواب تشكيل لجنة لهذه الغاية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الشيخ سليمان السعد .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي الرئيس لا شك ان ما طرحه اخواننا يعني على جانب كبير من الاهمية ، فأن تحدد لجنة لمناقشة السياسة التموينية ورفع الاسعار ، هذا امر مهم في نظري ، ثم تحدد فترة معينة او جلسة معينة للمناقشة ايضاً هذا مهم ، ولذلك انا اقترح ان يكون هنالك امر توفيقي ، ان يتحدث اخواننا النواب في جلسة معينة ، ثم بعد ان تتبين آرائهم تشكل لجنة لصياغة مقترحاتها وتقديمها الى الحكومة ، لاتخاذ الاجراءات المناسبة ويكون في هذا ان شاء الله حل لهذه المشكلة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، محمد عودة نجادات .

السيد محمد عودة نجادات : شكراً معالي الرئيس .

هذا الموضوع كلنا متفقين عليه انه موضوع هام ، وحتى يكون هنالك في مقترحات عملية للحكومة ، اقترح تشكيل لجنة ومثل ما تحدث الكثير من الاخوان حول هذا الموضوع

معالي رئيس المجلس : اذا سمحوا لي الزملاء ، الحقيقة هناك ثلاثة اقتراحات هناك اقتراح بتحديد موعد للمناقشة ليدلي كل زميل بدلوه في هذا الموضوع ، وان يتم المناقشة العامة في جلسة قادمة تحدد . وهناك اقتراح بأن يحال هذا الموضوع الى لجنة .

وهناك اقتراح اللي اقترحه الشيخ سليمان السعد يجمع الاقتراحين ان تتم المناقشة ثم كلمات الزملاء تحول الى لجنة مع بيان الحكومة لان تُعِدّ اللجنة هذه التوصيات ، اعتقد هكذا فهمت اقتراحك يا شيخ سليمان ، نقطة النظام يا استاذ خليل تفضل .

السيد خليل حدادين : معالي الرئيس اعتقد انه لا يجوز التصويت على مخالفة للنظام الداخلي النظام الداخلي في المادة (١٠٥) حدد حتى المدة الزمنية للمناقشة من يضمن لنا ان اللجنة ستنهي اعمالها خلال عشرة ايام ، النظام الداخلي واضح بحيث لا يتجاوز عشرة ايام .

معالي رئيس المجلس : نحن بدأنا ضمن العشرة ايام يا استاذ خليل .

السيد خليل حدادين : مناقشة ومن ثم تشكيل لجنة لصياغة ما يحدث من هذه المناقشة فان ذلك معقول ومقبول وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس الوزراء بالوكالة .

معالي رئيس الوزراء بالوكالة :

نحن لا دخل لنا بالصيغة التي يختارها المجلس فنحن نلتزم بها ونتقيد ، لكن ما اقوله ان النظام الداخلي الذي اشار اليه الزميل المحترم الاخ خليل ، المدة في عشرة ايام هي التي بين طلب المناقشة وبدءها ولقد بدأت المناقشة في بيان الحكومة ، الآن كيف يتعامل المجلس مع بيان الحكومة هذا لا علاقة له بالمادة (١٠٥) ، هذه صلاحيات المجلس ان يناقش ثم يحيل للجنة ، ان يحيل للجنة ثم يناقش ، الصيغة حق من حقوق المجلس لم يتدخل النظام بها وتركت له وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ نادر هل هناك جديد ؟

الدكتور نادر ابو الشعر : هو عبارة عن حل توفيقي ولا يتعارض اطلاقاً مع موضوع ادراج المناقشة على جدول الاعمال ، ممكن ان يحول المجلس الموضوع برمته الى لجنة مختصة ، ثم تأتي اللجنة بقراراتها وتوصياتها ويقوم المجلس بعد ذلك بمناقشة تقرير الحكومة ، ثم مناقشة تواصي اللجنة وهذا لا يتعارض اطلاقاً مع النظام الداخلي وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الاقتراحات التي ذكرتها معروضة على المجلس الكريم ، نطرح الاقتراحات التي ذكرت والتي اقترحت من الزملاء على المجلس الكريم وهي كما ذكرت

هكذا من الأصل

ثلاث اقتراحات : الاقتراح الذي تقدم به بعض الزملاء باستمرار المناقشة في جلسة قادمة ، مناقشة من قبل الاعضاء مباشرة في جلسة قادمة من مع هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام : ٢٢ من ٦٢

معالي رئيس المجلس : لم يفز الاقتراح ، الاقتراح الاخير وهو تشكيل لجنة واحالة بيان الحكومة الى لجنة ثم المناقشة ، من مع هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام : ٣٦ من ٦٢ .

معالي رئيس المجلس : اذن يفوز الاقتراح بتحويل بيان الحكومة الى لجنة لتدرس هذا البيان وتعطينا توصيات ثم يتم مناقشة بيان اللجنة وبيان الحكومة في جلسة تحدد للمجلس بعد ذلك .

الزملاء الافاضل قررت تشكيل لجنة الى الان لم نبت في اللجنة ارجو الانتظار ، الاستاذ محمود هويمل .

السيد محمود هويمل : ارجو ان يحدد زمن محدود للجنة حتى تصدر بيانها للمجلس

معالي رئيس المجلس : الحقيقة نتوخى من اللجنة في حالة تشكيلها ان تقوم بانجاز مهمتها باسرع ما يمكن ، وبخاصة انها ستكون لجنة متفرغة لهذا الموضوع ، رأي المجلس الكريم في تشكيل اللجنة ، السيد حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : اقترح ان نترك تشكيل اللجنة الى معالي رئيس المجلس وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ مفلح الرحيمي .

السيد مفلح الرحيمي : معالي الرئيس اثني على رأي الاستاذ حماد ابو جاموس وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد المجيد العزام .

الدكتور عبد المجيد العزام : يجب ان يحدد موعد للمناقشة ويتخذ المجلس قرار بخصوص ذلك ، اما قبل الموازنة او بعد الموازنة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : بصدد اللجنة يا دكتور عبد المجيد ، وسنعمل مع اللجنة على انجاز المهمة باقصى ما يمكن ، لكن نحن الان بصدد اللجنة .

هناك اقتراح بتفويض الرئيس بتشكيل هذه اللجنة .هل يوافق المجلس على ذلك ؟ موافقة .شكراً لكم على هذه الثقة ، واعلن عن انتهاء الجلسة .

(انتهت الجلسة)

امين عام مجلس الامة	**رئيس مجلس النواب**
حكم خير	**سعد هايل السرور**

* وقائع العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس مجلس النواب

التاريخ : ١٩٩٤/١٢/١٤ م

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين بن طلال المعظم

ايده الله ورعاه

بكل معاني الفخر والاعتزاز يتابع ابناء شعبكم الوفي جهود جلالتكم الخيرة ، على هامش اعمال القمة الاسلامية المنعقدة في الدار البيضاء ، الهادفة الى تهيئة الاجواء من اجل بلورة موقف موحد تجاه مختلف قضايا الامة العربية والاسلامية .

ان مجلس النواب ، واذ يشيد بجهود جلالتكم ومساعيكم الدؤوبة ، وبحرصكم الاكيد على نهضة الامة ، ورص صفوفها ، وتعزيز تضامنها ، من اجل استعادة الحقوق ، وتضميد الجراح النازفة في البوسنة وافغانستان ، وغيرها من بقاع المعمورة ، ليؤكد دعمه وتأييده المطلق لجهودكم ، واعتزازه وتقديره لمساعي جلالتكم التي بذلتموها حماية للقدس الشريف ، وحفاظاً على هويته ، وصونا للاماكن الاسلامية المقدسة ، رعاية واعمارا لمسرى ومعراج جدكم صلوات الله وسلامه عليه .

وفقكم الله يا مولاي ، وامدكم بنصره ، وابقاكم ذخرا وسندا لامتكم العربية والاسلامية .

المهندس سعد هايل السرور

رئيس مجلس النواب

هكذا من الأصل